

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة 24

الخميس، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد بيريس. . . . . (سري لانكا)

افتُتحت الجلسة الساعة 15/05.

عرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في قاعة الاجتماعات.

البنود من 90 إلى 108 من جدول الأعمال (تابع)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس هيئة نزع

السلح التابعة للأمم المتحدة، سعادة السيد غوليسا مفنديسو مابونغو.

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلح والأمن الدولي والنظر فيها.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا)، رئيس هيئة نزع السلح التابعة

للأمم المتحدة (تكلم بالإنكليزية): شرفت برئاسة هيئة نزع السلح التابعة

للأمم المتحدة في هذا العام، خاصة ولأنها عقدت دورتها الموضوعية

لأول مرة منذ ثلاث سنوات. وعملاً بالمقرر 518/76، عقدت هيئة نزع

السلح دورتها لعام 2022 بالحضور الشخصي في الفترة من 4 إلى

22 نيسان/أبريل واختتمتها بنجاح بتقديم تقرير موضوعي (A/77/42)

إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً على

المنصة برئيس هيئة الأمم المتحدة لنزع السلح، السيد غوليسا مفنديسو مابونغو، الذي سيقدم عرضاً كجزء من فريقنا اليوم.

وفقاً لبرنامج العمل، ستستمع اللجنة أولاً إلى إحاطة من عضو

في فريقنا. وستنتقل اللجنة بعد ذلك إلى وضعية غير رسمية للانخراط

في جلسة للأسئلة والأجوبة. وبعد ذلك، ستواصل اللجنة مناقشتها

المواضيعية في إطار مجموعة "آلية نزع السلح".

تشاهد اللجنة الآن رسالة بالفيديو من رئيس مؤتمر نزع السلح،

السيد إميليو رافائيل إسكيريرو مينيرو.

لقد كان من المهم بشكل خاص أن تستأنف هيئة نزع السلح

عملها الموضوعي في هذا العام، لأنها لم تتمكن من عقد دورة

موضوعية منذ عام 2018 بسبب مسألة التأشيرات المثيرة للجدل

وتقشي جائحة مرض فيروس كورونا وفي ظل غياب ترشيح للرئاسة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-65681 (A)



مختلف المشاكل في مجال نزع السلاح وتقديم توصيات محددة بشأنها إلى الجمعية العامة.

وشرعت الوفود في العمل بقوة وصرامة متجددتين مع عودة الهيئة أخيراً إلى أساليب عملها ما قبل الجائحة، مما شكل دينامية جديدة لتفاعلها. وعقدنا ثلاثة أسابيع كاملة من المداولات الموضوعية حضورياً، حيث عقد الفريقان العاملان 10 جلسات لكل منهما. وأجرى كلاهما مداولات مستفيضة بشأن بنود جدول أعمال كل منهما.

وبدأ الفريق العامل الأول مناقشة ورقة الرئيس السابق من عام 2018. وتبادلت الوفود الآراء وقدمت مقترحات مختلفة بشأن تلك الورقة، وبعد ذلك بشأن الورقات غير الرسمية المقدمة من الرئيس الحالي.

وبدأ الفريق العامل الثاني تبادلًا عامًا للآراء واستمع إلى عروض قدمها رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية من خلال معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، الذي أنشئ في العام السابق عملاً بالقرار 76/231 وبعد ذلك، بدأ الفريق العامل مناقشة بشأن الأحكام الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالشفافية وتدبير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (انظر A/68/189). واستمع الفريق العامل بعد ذلك لعروض قدمها ممثلو المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وجرى تبادل المعلومات عن السياسات الفضائية الوطنية، واستمع إلى عروض من ممثلي 11 بلداً. وناقش الفريق العامل الثاني نتائج العمل واختتم عمله بتقديم ورقة الرئيس.

ولما كانت هذه هي السنة الثانية من الدورة، لم يقدم أي من الفريقين العاملين توصيات إلى الجمعية العامة، ولكنهما اتفقا على مواصلة مناقشتهما لورقات الرئيسين في الدورة المقبلة للهيئة.

واستشرافاً للمستقبل، ستنتهي الهيئة دورة الأعوام الثلاثة في العام المقبل. ويحدوني أمل وطيد أن يعتمد كلا الفريقين العاملين توصيات يتوافق الآراء كل بشأن بنود جدول أعماله في دورة 2023، التي

وعلى الرغم من التوقف، عالجتها هيئة نزع السلاح بسرعة جميع المسائل التنظيمية اللازمة لبدء عملها الموضوعي في دورتها التنظيمية في 4 نيسان/أبريل. وانتخبت الهيئة رئيساً ونائباً للرئيس لدورة عام 2022 واعتمدت نفس بندي جدول الأعمال لدورتها التي استغرقت ثلاث سنوات من 2018 إلى 2020، وهما "توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية" و "إعداد توصيات تعزز التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، عملاً بالتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي".

وقررت هيئة نزع السلاح أن يُعتبر عام 2022 السنة الثانية من دورة السنوات الثلاث، وأن تستأنف عملها من حيث توقفت في عام 2018. وانتخبت الهيئة السيد كورت ديفيس، ممثل جامايكا، رئيساً للفريق العامل الأول المعني ببنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية والسيدة سيلفيا بالاج، ممثلة هنغاريا، رئيسة للفريق العامل الثاني المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

وبعد غياب دام ثلاث سنوات، من المهم ضمان أن تبدأ الهيئة دورة السنوات الثلاث المستأنفة بداية طيبة. لقد انقضت خمس سنوات منذ أن حققت الهيئة نتيجة ناجحة في الدورة السابقة في عام 2017. وبصفتي رئيساً أثناء تجديد الدورة، كنت حريصاً على تهيئة وإدامة مناخ مؤات للوفود للمشاركة في حوار بناء وتعاوني. ويسرني أن أبلغكم أنه بفضل المشاركة النشطة للوفود، تمكنت هيئة نزع السلاح من البناء بقوة على عملها السابق وإعادة رسم المسار الممكن نحو تحقيق نتيجة إيجابية في العام الأخير من الدورة، في عام 2023. وهذا إنجاز هام، حيث وجدت الهيئة نفسها غارقة في مستنقع تنظيمي وغير قادرة على البدء في العمل الموضوعي طوال ثلاث سنوات. كما مكن ذلك الوفود من تجديد التزامها بالهيئة بوصفها الهيئة المختصة والتداولية الوحيدة في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، والنظر في

علقت الجلسة الساعة 15/45. واستؤنفت الساعة 15/50.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** ستواصل اللجنة الآن مناقشتها المواضيع في إطار مجموعة "آلية نزع السلاح".

وقبل أن أفتح باب المناقشة، أود أن أذكر جميع الوفود بأنه، وفقاً للقرار المتخذ بالأمس، فإن البيانات التي يُدلى بها خلال الجزء المواضيعي في إطار هذه المجموعة محددة بأربع دقائق للبيانات التي يُدلى بها بالصفة الوطنية وست دقائق للبيانات التي يُدلى بها باسم عدة وفود. وستتمكن الوفود الراغبة في ممارسة حق الرد من القيام بذلك في الساعة 6 مساءً، بعد مغادرة المترجمين الشفويين.

**السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية):** يسعدني أن أعود مرة أخرى إلى هذه اللجنة الهامة للغاية. إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي أتكلّم باسمها، تقر بأن اللجنة الأولى هي المنبر الأكثر شمولاً لإجراء مناقشات شاملة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. والحوار في اللجنة الأولى يجب أن يسعى إلى أن يكون بناءً ومهما وحسن النية، وندعو الدول الأعضاء إلى التحلي بالمرونة واعتماد الحلول التوفيقية من أجل إنجاح مداولات اللجنة.

إلا أن العمل صوب نزع السلاح النووي كان بطيئاً، ووصل في كثير من المراحل إلى طريق مسدود. وما فتئت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تشعر بالقلق إزاء الخطر الذي يهدد البشرية بسبب استمرار وجود الأسلحة النووية واستخدامها المحتمل أو التهديد باستخدامها. ولا تزال الحالة في مجال نزع السلاح النووي تتسم بجمود يندر بالخطر. فلم تحقق الدول الحائزة للأسلحة النووية أي تقدم في إزالة أسلحتها النووية. ولم يتضاءل دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية، بل يبدو في اتساع مستمر. وتعرب الرابطة عن قلقها إزاء التحسينات النوعية والكمية في الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة منها.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركيزة أساسية للسعي إلى نزع السلاح النووي وهي الصك الرئيسي في الجهود الرامية إلى وقف الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية. ونحن نعمل على المؤتمر

ستعقد في نيسان/أبريل المقبل. وسيتمكن الفريق العامل الأول، إن حقق نتائج إيجابية، من تقديم مدخلات قيمة في دورة استعراض جديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبعد اتفاق الفريق العامل الثاني على توصياته بشأن التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، فإنه سيهيئ زخماً إضافياً لعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية ليقدم توصيات بشأن المعايير والقواعد والمبادئ الممكنة لضبط السلوكيات المسؤولة فيما يتعلق بتهديدات الدول للنظم الفضائية. وسيسهم نجاح الهيئة بشكل كبير في تنشيط آلية نزع السلاح وتنشيط عمل هيئات نزع السلاح الأخرى، وهو أمر حاسم الأهمية لعكس الاتجاه التنازلي في المشهد الأمني الدولي.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بتوجيه الشكر للوفود على كل ثقتها في شخصي كرئيس لهيئة نزع السلاح لعام 2022. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للأمانة العامة على دعمها واستعدادها للاستجابة لاحتياجات الرئيس وجميع الممثلين لتمكين الهيئة من العودة إلى المسار الصحيح. لذلك أتمنى للرئيس القادم حظاً سعيداً في دورة ناجحة لعام 2023، باعتماد التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة بتوافق الآراء.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أدعو الهيئة الآن إلى الاطلاع على بيان مسجل مسبقاً من السيدة إليسا غولبرغ، رئيسة المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح.

عرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في قاعة الاجتماعات.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أدعو اللجنة الآن إلى مشاهدة البيان المسجل مسبقاً للسيد روبن جيس، مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

عرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في قاعة الاجتماعات.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تمشياً مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن لإتاحة الفرصة للوفود لإجراء مناقشة تفاعلية بشأن الإحاطات التي استمعنا إليها للتو، من خلال جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة.

الرابطه من جديد استعدادها للتنسيق والتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية لتعزيز السلم والأمن الدوليين والبحث عن حلول للقضايا الإقليمية والدولية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

وتسلم رابطه أمم جنوب شرق آسيا بضرورة استخدام نهج أصحاب المصلحة المتعددين في عملنا، حيث ثبت أن ذلك عامل محفز هام في المضي قدما بالمناقشات والإجراءات الهامة بشأن نزع السلاح. وفي هذا السياق، نرحب بالتواصل المعزز مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والنساء والشباب.

وختاما، فإننا نعتبر نزع السلاح وعدم الانتشار مسألة شاملة تشمل جوانب من قبيل المسائل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن هذا المنطلق، يمكن للجنة الأولى أن تعول على رابطه أمم جنوب شرق آسيا في المشاركة والتعاون بشكل بناء مع جميع أصحاب المصلحة لتعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح والنهوض بتطلعاتنا المشتركة إلى نزع السلاح العام والكامل، في إطار الرؤية الأوسع المتمثلة في تحقيق عالم ينعم بالسلامة والأمن والسلام.

**السيد فرانسيس (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم باسم الوفود التي تتألف من اتفاقيات نزع السلاح، وهي كولومبيا، بصفتها رئيسة اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد؛ والعراق، بصفتها رئيسة لاتفاقية الذخائر العنقودية؛ وبولندا، بصفتها رئيسة الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة؛ وجمهورية كوريا، بصفتها رئيسة معاهدة تجارة الأسلحة؛ وبلدي، إيطاليا، بصفتها رئيسة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ونود أن نسلط الضوء على خطورة الصعوبات المالية التي تؤثر على اتفاقيات نزع السلاح، والتي تعوق الأداء السليم لآلية نزع السلاح. وكما نعلم جميعا، في السنوات الأخيرة تم تقليص عدد من الاجتماعات باتفاق جميع الدول الأطراف بسبب نقص الأموال، بما في ذلك التضحية بالترجمة الشفوية لاجتماعاتنا وترجمة الوثائق الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة المالية غير المستقرة تهدد أيضا وجود

الاستعراض العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار ليقودنا إلى نتيجة تدريجية وذات مغزى بعد أكثر من 12 عاما من الانتظار. ومع ذلك، من المحبط أنه رغم الحوارات البناءة بين الوفود، كان هناك فشل آخر في المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار من حيث إصدار وثيقة ختامية موضوعية. ولكن لا تزال رابطه أمم جنوب شرق آسيا تشعر بالتفاؤل ولديها الاستعداد للمشاركة في المناقشات والمفاوضات المقبلة بطريقة بناءة وشفافة وشاملة.

وتسلم الرابطه بالدور الهام الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح وتكرر دعوتها للمؤتمر إلى الاتفاق بتوافق الآراء على برنامج عمل متوازن وشامل دون مزيد من التأخير، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول.

ورابطه أمم جنوب شرق آسيا مستمرة في العمل مع هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح وتقدر عقد دورتها الموضوعية في نيسان/أبريل. وأنه بالعمل الجيد الذي قام به رئيس الهيئة. وكون أنها اجتمعت في نيسان/أبريل بعد تأجيلها لمدة ثلاث سنوات يمثل علامة إيجابية. وترى الرابطه أن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، بعضويتها العالمية، لا تزال تضطلع بدور فريد في بناء الثقة بين الدول الأعضاء بشأن مختلف المسائل في مجال نزع السلاح.

وتسهم المراكز الإقليمية لنزع السلاح إسهاما قيما في نزع السلاح العالمي، ولذلك تؤكد رابطه أمم جنوب شرق آسيا مجددا دعمها لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في تعزيز أولويات نزع السلاح الإقليمية وتلبية الاحتياجات وتعزيز التعاون في منطقتنا. ونشجع أيضا على مراعاة تحليلات وتوصيات مراكز الفكر ومؤسسات البحث، مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، من أجل تعزيز جهود نزع السلاح على الصعيد المحلية والإقليمية والعالمية.

وتتشدد الرابطه على ضرورة ضمان أن تواكب آلية نزع السلاح المشهد الأمني السريع التطور وأوجه التقدم في العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك التطورات في الفضاء الحاسوبي والفضاء الخارجي. وتؤكد

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة.

**السيد لومايا (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية):** سنتكلم أيرلندا

بالنيابة عن الدول التالية: الأرجنتين، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، آيسلندا، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، البوسنة والهرسك، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، جورجيا، الدانمرك، السلفادور، شيلي، غانا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، فيجي، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، النمسا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، اليونان. إيطاليا، أيرلندا، اليابان، كازاخستان. إسبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوكرانيا، البرتغال، بيرو، تايلند، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا، الفلبين، قطر، كيريباس، لايتيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، المكسيك، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، ناميبيا، النرويج، نيوزيلندا، هولندا، أوروغواي والولايات المتحدة الأمريكية.

**السيدة موران (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية):** يسرني أيما سرور

أن أتكلم بالنيابة عن الدول التي أشارت إليها الأمانة العامة من فورها، مع شكرنا.

ينبغي مواصلة تعزيز إدماج المنظور الجنساني في عمل اللجنة الأولى وعبر آلية نزع السلاح. وكما تقرر صراحة خطة الأمين العام لنزع السلاح، فإن المنظور الجنساني يزيد من فعالية تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. ويشجعنا أيضا الالتزام 5 من خطة أعمالنا المشترك للأمين العام (A/75/982)، أي وضع النساء والفتيات في صميم السياسة الأمنية.

توفر المنظورات الجنسانية رؤى رئيسية حول كيفية تأثر النساء والرجال والفتيات والفتيان على نحو تفاضلي بالصراع المسلح والأسلحة. وهي مسألة شاملة ذات صلة مباشرة بتنفيذ جهود أوسع نطاقا في مجال السلام والأمن وتسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقرار مجلس الأمن 1325 (2000) وعملية بيجين + 25 ذات الصلة.

بعض وحدات دعم التنفيذ ذاتها، التي تعتبر أساسية لتنفيذ وتعزيز الاتفاقيات التي تخدمها.

وبالنظر إلى تلك المشاكل، فإننا نقدر تقديرا عميقا ونشيد بالجهود التي بذلها في الماضي الرؤساء المتعاقبون لتلك الاتفاقيات لمعالجة الأزمة المالية. فقد قادوا عمليات شاملة وشفافة تهدف إلى اعتماد تدابير مالية جديدة لوقف مسألة عدم الدفع وإبقاء الاتفاقيات قائمة.

وعلى الرغم من أن تلك الجهود جديرة بالترحيب، فإن المشاكل المالية ما فتئت تتكرر، ومن المسلم به على نطاق واسع أن التدابير المؤقتة غير كافية لا محالة. إن المسائل المالية التي تعرض النهوض بعملنا ومصادقية اتفاقيات نزع السلاح للخطر تتطلب حلا دائما. والخيار المستدام الوحيد هو معالجة مسألة عدم السداد والتأكد من دفع المتأخرات في الوقت المحدد وبالكامل.

ونسلم بأن الدول مطالبة بالدفع قبل انعقاد الاجتماعات. وبالنسبة للاتفاقيات التي تخدمها الأمم المتحدة، يشكل ذلك جزءا من النظام الحالي الذي ابتكرته الدول الأعضاء وانقفت عليه، بما في ذلك استخدام نظام تخطيط الموارد في المؤسسة، نظام أوموجا، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الشؤون المالية للأمم المتحدة. وقد استُحدث نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لزيادة شفافية النظام المالي للأمم المتحدة واستدامته. وتطبيقهما ليس هو السبب في إعاقة عملنا.

وفي هذا السياق، نود أن نذكر بأن الدول الأطراف قد نظرت في بعض التدابير لوقف مسألة عدم الدفع. وسنواصل رصد الحالة المالية للاتفاقيات بقلق. وسنشجع الدول الأطراف على النظر في اتخاذ تدابير إضافية بغية ضمان وجود هيكل سليم ماليا لنزع السلاح.

وفي نهاية المطاف، ندعو الدول مرة أخرى إلى ضمان السداد في الوقت المحدد وبالكامل، وتسوية جميع الديون المستحقة للصكوك المعنية في أقرب وقت ممكن. وما دامت هناك متأخرات، ستظل المشاكل المالية قائمة؛ ومن هنا تأتي أهمية التدابير الرامية إلى معالجة مسألة عدم الدفع على وجه التحديد.

الجنسانية في المؤتمرات الاستعراضية للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية؛ وزمالة المرأة في الفضاء السيبراني، وزيادة مشاركة الدبلوماسيات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي؛ والجهود الرامية إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في اختيار أعضاء أفرقة الخبراء الحكوميين؛ وعمل مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، ومقرها جنيف، بما في ذلك نشر مجموعة من الموارد المتعلقة بالمسائل الجنسانية للممارسين المتعددي الأطراف.

ما من شك في أن المجتمع المدني قد اضطلع بدور محوري في زيادة الوعي بالمنظور الجنساني في نزع السلاح. يقدم المجتمع المدني المشورة والأفكار التي تحفزنا على اتخاذ إجراءات ذات مغزى. نحن ممتنون لالتزامه ونتوق إلى استمرار التعاون معه.

في الختام، نحث الدول على أن تدمج بشكل جماعي المنظور الجنساني في جميع الجهود المبذولة في إطار نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ولا يمكن لهذه المشاركة إلا أن تحسن أداء آلية نزع السلاح وتعزز السلم والأمن الدوليين.

**السيد كارتشماج (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، والجبل الأسود، ومقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه، البوسنة والهرسك، وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة آيسلندا والنرويج، العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن جورجيا وسان مارينو وموناكو.

يؤكد مجددا الاتحاد الأوروبي دعمه للمنتديات الثلاثة لآلية نزع السلاح التي يعزز بعضها بعضا وهي: اللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح. إن تعزيز التعددية الفعالة والإدارة الحكومية العالمية القائمة على القواعد تشكلان في واقع الأمر حجر

وتشكل الآثار التفاضلية للصراع المسلح على نوع الجنس على النساء والرجال والفتيات والفتيات اعتبارا حاسما. فعلى سبيل المثال، في حين أن الرجال يشكلون أكبر عدد من الضحايا المباشرين جراء استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كثيرا ما تستخدم هذه الأسلحة لتيسير أعمال العنف القائم على نوع الجنس ضد النساء والفتيات، مما يسفر عن آثار بدنية ونفسية واجتماعية - اقتصادية طويلة الأجل. إن تطبيق منظور نوع الجنس على عملنا يمكننا من ابتكار حلول سياسية أكثر استدامة وشمولية واستهدافا وأكثر توعية. والسعي إلى الأخذ بمنظور جنساني في عملنا يعزز المشاركة المتنوعة والفعالة والهادفة للنساء والرجال في جميع جوانب تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح.

يبرز البحث المستمر الذي يجريه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في هذه المسائل أن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا في منتديات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ولا سيما في الأدوار القيادية. ونشجع بقوة اتخاذ إجراءات محددة وهادفة بحيث يتم تمثيل النساء والرجال على قدم المساواة في عملنا وفي عملية صنع القرار من أجل المساعدة على تحقيق نتائج فعالة ومستدامة. ويمكن لوجهات النظر المتنوعة أن تأتي برؤى جديدة وتحسن أداء آليتنا لنزع السلاح، ونحث الدول على تحسين التوازن بين الجنسين في صفوف وفودها.

ونرحب بالعمل المهم الذي أنجز في السنوات الأخيرة للنهوض بهذه المسائل في إطار آلية نزع السلاح الأوسع نطاقا، بما في ذلك زيادة عدد قرارات اللجنة الأولى التي تنتظر في المنظور الجنساني؛ وزيادة عدد القرارات التي اتخذتها اللجنة الأولى في إطار آلية نزع السلاح الأوسع نطاقا؛ والجهود الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في مكاتب مؤتمرات نزع السلاح وعدم الانتشار؛ والجهود الرامية إلى تنفيذ القرارات المتخذة بشأن نوع الجنس والعنف القائم على نوع الجنس في سياق معاهدة تجارة الأسلحة ونتائج اجتماعات الدول التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ والتركيز على الاعتبارات



الذي يضم حاليا 65 عضوا فقط. وندعو إلى التعجيل بتعيين منسق خاص بوسعه قيادة المشاورات الموضوعية بشأن توسيع العضوية ووضع سيناريوهات ملموسة لينظر فيها أعضاء مؤتمر نزع السلاح.

يسر الاتحاد الأوروبي أن هيئة نزع السلاح بعد ثلاث سنوات من التوقف تمكنت من استئناف عملها. ونثق بأننا في العام المقبل، في نهاية هذه الدورة، يمكننا أن نجد المزيد من الأرضية المشتركة لاعتماد توصيات يتوافق الآراء بشأن المسائل النووية وغيرها من مسائل الفضاء الخارجي. ونشجع المشاركة مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات الصناعة والبحوث، فضلا عن المجتمعات المحلية المتضررة، في جميع محافل نزع السلاح، ونرحب بالمزيد من المبادرات ذات الصلة في ذلك الصدد.

لا يمكن لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وأدواتها المختلفة أن تعمل على نحو سليم بدون توفر موارد مالية مناسبة لها. ونعرب عن قلقنا العميق إزاء الحالة المالية الحرجة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ومعاهداتها واتفاقياتها. مرة أخرى، نحث بقوة الدول التي لم تسدد اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد على أن تفعل ذلك وأن تسدد متأخراتها، مما يمكّن المؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف التي نعتمد عليها جميعا من العمل بفعالية. ونقدر أيما تقدير عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بوصفه مؤسسة قائمة بذاتها ومستقلة لآلية نزع السلاح تنتج بحوثا عالية الجودة وتنفذ مبادرات يمكن أن تساعد على الدفع قدما بعمليات نزع السلاح.

**السيدة كريستانتني (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية):** تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.22) ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

يتطلب منا المشهد الأمني العالمي الحالي أن نعمل معا بروح تعددية الأطراف لتعزيز جهودنا في صون السلم والأمن. ويجب ألا ننسى أيضا أن أحد الأهداف النهائية لإنشاء الأمم المتحدة يتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. لذلك، فإن تنشيط التزامنا بنزع السلاح أمر أساسي. ولا يمكننا التراجع عنه. وفي هذا الصدد، يود وفدنا أن يعرض ثلاث نقاط مهمة للتأمل فيها.

الزواوية في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي. وسيواصل الاتحاد الأوروبي بذل قصارى جهده لحماية سلامة النظام الدولي القائم على القواعد، وهو أمر أساسي لأمننا الجماعي.

يشعر الاتحاد الأوروبي بقلق عميق إزاء تدهور البيئة الأمنية، فضلا عن استمرار تآكل الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى تفاقم الوضع. وسنواصل التصدي لجميع المحاولات الرامية إلى تقويض سلامة الهيئات الدولية والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، من قبيل انتهاكات روسيا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي والتهديدات النووية المتكررة اللاحقة. لذلك، لا بد للجنة الأولى من أن تركز على تحديد تدابير ملموسة لمواصلة النهوض بأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار بغية التصدي للتحديات الرئيسية للأمن والسلم الدوليين. وينبغي النظر في استعراض ممارسات وأساليب عمل اللجنة الأولى، بما في ذلك إصدار قرارات على أساس نصف سنوي أو ثلاث سنوات. وبغية بناء الثقة والائتمان على الصعيد العالمي، نحض جميع الدول على تحسين الحوار وتعزيز الشفافية. ونشدد على ضرورة منع حدوث المزيد من الاستقطاب نتيجة للمبادرات الجديدة المثيرة للانقسام داخل اللجنة الأولى.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق عميق إزاء المآزق المستمر داخل مؤتمر نزع السلاح، ويأسف عميق الأسف لأنه لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن تقرير موضوعي هذا العام بسبب رفض روسيا الاعتراف بالتحديات الأمنية التي يشكلها عدوانها المسلح على أوكرانيا. وتلك الحالة لا يمكن الدفاع عنها بالنظر إلى التحديات الأمنية الكبيرة التي نواجهها اليوم.

إن أولويتنا الطويلة الأمد في مؤتمر نزع السلاح تتمثل في الشروع فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى. ونؤيد بدء هذه المفاوضات وفقاً للوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. وعلاوة على ذلك، يؤيد الاتحاد الأوروبي توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح،

السيد إن دن بوش (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): بالإضافة إلى تأييد البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا، تود هولندا أن تدلي بالملاحظات التالية بصفته الوطنية.

إن غزو روسيا غير المشروع لأوكرانيا قد غير من الناحية الجوهرية مسار مناقشاتنا في الأمم المتحدة بشأن آلية نزع السلاح. ندين بأشد العبارات الممكنة الخطاب النووي الروسي الخطير وغير المسؤول. وفي ضوء ذلك، تظل المناقشات في اللجنة الأولى ذات أهمية قصوى، ويتعين علينا اتخاذ خطوات للحد من المخاطر النووية وغيرها من المخاطر الأمنية وزيادة الشفافية والمساءلة. وهذا يتطلب تعددية أطراف فعالة وبناءة من خلال آلية فعالة لنزع السلاح تستجيب لتحديات عالم اليوم.

إن هولندا نصير قوي لتعددية الأطراف الفعالة لأنها توفر أفضل ضمان للأمن والسلام والتنمية المستدامة. ولذلك، نشدد على العمل المهم الذي يقوم به المسؤولون في سائر الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والتي تتخذ من جنيف مقرا لها. وفي هذا الوقت بالذات، حيث يتعرض النظام القائم على القواعد لضغوط هائلة، يجب أن نواصل الاستثمار في النظام المتعدد الأطراف والتمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى نهج عملي للمضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح، فضلا عن ضمان التمويل الكافي لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وأدواتها المختلفة.

تشعر هولندا بقلق عميق إزاء استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح. وللتغلب على العجز عن التوصل إلى اتفاق، هناك حاجة ملحة إلى إجراء دراسة متعمقة لطريقة عمل مؤتمر نزع السلاح. وبصورة أعم، لكي نتصدى للتحديات المتعددة الأشكال في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، نحتاج إلى طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة لكي تعمل معا من أجل تحقيق نتائج إيجابية. إن الجمع بين وجهات النظر والخلفيات والخبرات والمعرفة المختلفة كلها ستمكّننا من إيجاد حلول أكثر إبداعا وابتكارا.

لذلك فإن نهج أصحاب المصلحة المتعددين من خلال المشاركة مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والصناعة والمؤسسات البحثية

أولا، لا بد من المرونة وزيادة الإرادة السياسية لنجاحنا في زيادة تعزيز آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. إذ أن عدم توفر الإرادة السياسية لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية للتخلص من ترساناتها النووية يشكل عقبة رئيسية أمام عجز آلية نزع السلاح عن تحقيق نتائج. ونذكر أن التغيرات لن تحدث بين عشية وضحاها. لذلك، نهيب بجميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إظهار الإرادة السياسية اللازمة والعمل معا لضمان إحراز تقدم ملموس بشأن جميع المسائل المعروضة على آلية نزع السلاح.

ثانيا، يجب أن نحول التزامنا إلى عمل. وفي هذه المرحلة، يتعين على آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح تنشيط عملها حتى يترجم التركيز المتزايد على نزع السلاح إلى نتائج ملموسة. وبينما نرحب بعقد دورة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام 2022، نحث أيضا جميع الدول الأعضاء على إحراز تقدم بشأن توصيات الفريقين العاملين في الدورة المقبلة لهيئة نزع السلاح. ومع ذلك، نود أن نشدد مرة أخرى على أن عمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح لن يكون مجديا بدون أن تقي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بنزع السلاح.

ثالثا، إن تعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح مسؤولية جماعية. وينبغي استخدام آلية نزع السلاح على النحو الأمثل لتحقيق أهدافنا الجماعية، ومن بينها إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، وضمانات الأمن السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والتوصل إلى معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونتطلع أيضا إلى بداية الدورة الجديدة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي للفريق العامل الذي اتفقنا على إنشائه قبل انعقاد اللجنة التحضيرية أن يتيح إمكانية تطوير أساليب وخطوات عمل أفضل للمؤتمر الاستعراضي المقبل.

يجب أن نضاعف جهودنا من أجل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. فلنعمل معا بعزم للمساعدة في بناء عالم آمن وسلمي للبشرية جمعاء.



الأسلحة ركيّة أساسية من ركائز ولاية الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أي سبب وجود المنظمة، خاصة في ظل التوترات الدولية في الوقت الحاضر. إن الجمود في جهود نزع السلاح ليس بالضرورة نتيجة لعيوب في الآلية نفسها بقدر ما هو تكريس لانعدام الإرادة السياسية لدى بعض الدول التي تسعى إلى الإبقاء على الهيمنة العسكرية المطلقة وتؤمن بالردع بدلا من الأمن التعاوني والأمن الجماعي.

إن فشل مؤتمر نزع السلاح في اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل لأكثر من 25 عاما يتطلب القيام بعمل فوري لتقويم الوضع. ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بالشروع في مفاوضات بشأن الإزالة التامة للأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، مع وضع معايير وجدول زمنية محددة. كما إن هنالك حاجة إلى بذل جهود مماثلة لتنشيط هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة والسماح لها باعتماد توصيات بشأن نزع السلاح النووي. ونتطلع إلى النجاح في عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح كحدث بارز تمس الحاجة إليه لمعالجة الجمود المفزع في نزع السلاح والعودة إلى الأفكار الأساسية لإعادة النظر في التصميم الحالي للآلية.

وما زلنا نقدر دور معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح. ونكرر دعوتنا إلى مزيد من الاستقلال المالي للمعهد لتمكينه من مواصلة توليد أفكار جديدة وتعزيز الإجراءات العملية بشأن نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، فإن السعي إلى تحسين أوجه التأزر والتنسيق بين اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح قد يسهم في زيادة كفاءة وفعالية أداء الآلية. وكذلك نشجع الدور النشط للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وإسهاماتها في دعم آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، مع مراعاة الطابع الحكومي الدولي لأي عملية تفاوض.

وأخيرا، كنت آمل أن أختتم بياني في اللجنة الأولى خلال هذه الدورة بنبرة إيجابية. غير أنني مضطر إلى إثارة مسألة هامة. تأسف

ضروري في هذا الصدد. ونقدر الإسهامات الموضوعية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في مختلف محافل نزع السلاح. إذ نواجه عدم إحراز تقدم جوهري في مؤتمر نزع السلاح لأكثر من عقدين، لا بد من الاستماع إلى أصوات ووجهات نظر مختلفة.

تفخر هولندا بتأييدها للسياسة الخارجية النسوية. وجزء من هذه السياسة ضمان شمول أعمالنا المنظورات الجنسانية في جميع مناحي السياسة الخارجية والدبلوماسية. وفي هذا الصدد، نؤيد العمل المهم الذي تم الاضطلاع به في هذا الميدان، بدءا باتخاذ قرار مجلس الأمن التاريخي 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وأسفر ذلك عن مجموعة كبيرة من البحوث وتبادل المعارف واعتماد 103 خطط عمل وطنية.

وعلاوة على ذلك، فإن العدد المتزايد من قرارات اللجنة الأولى التي تأخذ في الحسبان المنظورات الجنسانية أمر مشجع. وترحب هولندا بالجهود المبذولة لمعالجة الأثر الجنساني لاستخدام التهديد باستعمال أسلحة الدمار الشامل في المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وأيضا في المؤتمرات التي عقدت في مجال الأسلحة التقليدية مثل اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية.

أود أن أختتم بياني بالقول إن تعددية الأطراف الفعالة والبناءة تتطلب وقت الوفود واستعدادها لبناء أرضية مشتركة عريضة لإحراز تقدم جماعي نحو عالم أكثر أمنا وسلامة. أشارت الممثلة السامية ناكاميتسو في بيانها الافتتاحي إلى تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة"، الذي يدعو إلى وضع خطة جديدة للسلام (انظر A/C.1/77/PV.2). هولندا ملتزمة التزاما كاملا بالمشاركة البناءة في المناقشات بشأن وضع رؤية للمستقبل لتحقيق نزع السلاح المستدام وإحلال السلام والأمن.

**السيد الحمصاني (مصر)** (تكلم بالإنكليزية): تولي مصر أهمية كبيرة لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وتعتبر نزع السلاح وتحديد

بمعارضتها للحقائق، تشوه سمعة نفسها - وليس مؤتمر نزع السلاح. فقد كانت روسيا هي التي منعت اعتماد تقرير نهائي موضوعي، أو مجرد ذكر المناقشات حول أوكرانيا، لأنها تشن حرباً غير قانونية وغير مبررة هناك. ونحن مدينون لمؤتمر نزع السلاح والهيئات التي سبقته بإبرام صكوك تشكل أساس هيكلا لعدم الانتشار ونزع السلاح، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - وتكرر فرنسا التزامها القوي بها جميعاً.

إن استمرار روسيا في عرقلة محافل نزع السلاح ليس بالأمر الجديد، ونحن نشجب سلوكها الرامي إلى منع منتدياتنا من العمل بشكل صحيح، الأمر الذي يقوض مصداقية عملنا الجماعي. وباستغلال تلك المنتديات لأغراض التضليل وتحريف نظامنا الداخلي وإساءة استخدام وقت الكلام تسعى روسيا إلى استفاد جهودنا لإحراز تقدم ملموس في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ولا تليق استراتيجية العرقلة تلك بعضو دائم في مجلس الأمن، وندعو روسيا إلى وقف تلك العرقلة غير المقبولة واحترام قواعد وممارسات تعددية الأطراف.

وأود أن أصر على نقطتين أساسيتين أخريين.

أولاً، يظل يساور فرنسا قلق بالغ إزاء العجز المالي الذي تعاني منه محافل نزع السلاح منذ سنوات.

ثانياً، إن تعددية اللغات مهددة بتلك الحالة المالية غير المستقرة، بينما يظل ضرورياً أن تتمكن كل دولة من أن يكون لها خبراء مشاركون يمكنهم التعبير عن أنفسهم باللغة التي يختارون.

وأخيراً، تؤكد فرنسا التزامها بمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي يسهم عمله في تفكيرنا الجماعي بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه نزع السلاح.

**السيدة ليبانا (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية):** يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.22)، وممثل سنغافورة، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

مصر لأن المجلد الأخير من حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح، الذي أصدره مكتب شؤون نزع السلاح، قد استخدم عبارة "الدول التي تمتلك أسلحة نووية". وقد أوضحنا عدة مرات من قبل أن ذلك المصطلح يمثل انتهاكاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث أن المعاهدة لا تعترف إلا بخمس دول حائزة للأسلحة النووية. وتحت مصر مكتب شؤون نزع السلاح على استخدام المصطلح الصحيح وهو "الدول الحائزة للأسلحة النووية". وأود أن أسجل ذلك مرة أخرى: إن مصر لن تعترف تحت أي ظرف من الظروف بأي دولة حائزة للأسلحة النووية باستثناء الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية التي تعترف بها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

**السيدة بيتي (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):** تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

توفر لنا آلية نزع السلاح ومؤسساتها، التي انبثقت عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح لعام 1978، إطاراً متيناً، وذلك أمر أساسي لتحقيق أي تقدم نحو نزع السلاح العام الكامل.

ويظل مؤتمر نزع السلاح المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح العالمية. وفي أيار/مايو المقبل، سيشرفني أن أترأس ذلك المحفل، وهو أمر أساسي لعملنا، وبوسعي أن أؤكد للجنة الأولى التزامي، بالتنسيق مع الرئاسة الأخرى، بصفتي أحد الرؤساء الستة للمؤتمر لهذا العام، بإحراز تقدم ملموس نحو نزع السلاح، ولا سيما نحو وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وهذا الموضوع، الذي يمثل مسألة ذات أولوية بالنسبة لفرنسا، قد حان الوقت تماماً للتفاوض عليه. وكذلك تؤيد أي اقتراح من شأنه أن يحسن فعالية مؤتمر نزع السلاح ويتضمن مزيداً من الاستمرارية في الحفاظ على الحوار الاستراتيجي. وسنواصل الجهود التي تبذلها الرئاسة الكندية لتحديث النظام الداخلي للمؤتمر لجعله محايداً من حيث نوع الجنس.

ولئن كنا نعلم أن ذلك المحفل كثيراً ما يتعرض للانتقاد، فيجب علينا ألا نستسلم لمحاولة وفد واحد ممارسة الضغط. فروسيا،

وكذلك نرحب بالعمل الذي أنجز في السنوات الأخيرة للنهوض بتلك المسائل في آلية نزع السلاح الأوسع نطاقاً. وقد أدى نهج أصحاب المصلحة المتعددين دوراً حيوياً، لا في زيادة الوعي بالمنظورات الجنسانية فحسب، بل كذلك في العمل الأوسع نطاقاً لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والشباب، من بين مجموعات أخرى، تحفز المناقشات التي تسمح لنا بإجراء حوار أكثر جدوى، لا في اللجنة الأولى فحسب، بل في جميع المحافل. ويعمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وغيره من مراكز الفكر على تحسين أداء آلية نزع السلاح، وندعو الدول إلى الاستفادة من تحليلها لتعزيز جهود نزع السلاح على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية.

**السيدة جاياواردانا (سري لانكا) (تكلمت بالإنكليزية):** في بداية المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2000، حذر الأمين العام آنذاك كوفي عنان من مخاطر تراكم الصدا على آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وبعد عشرين عاماً، تطور هذا الصدا إلى مستوى لم يحرز عنده مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح الزخم المتوخى.

لقد لاحظت سري لانكا والعديد من الوفود في اللجنة الأولى مع القلق التدهور المطرد في الحوار التعاوني والبناء في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وهو أمر أساسي لضمان السلم والأمن الدوليين.

لم تنخفض حدة التوترات الأمنية العالمية بسبب عجزنا عن الاتفاق على فهم مشترك للقيم والأهداف الأساسية في تلك الميادين. ونلاحظ مع الأسف فشل مؤتمري استعراضيين متتاليين لمعاهدة عدم الانتشار في التوصل إلى توافق في الآراء. ولا بد من معالجة التآكل الظاهر للإرادة السياسية في التعاون بشأن تدابير السلم والأمن العالميين. وتؤكد مجدداً سري لانكا أهمية مواصلة الحوار الجاد بحسن نية بين جميع الأطراف المعنية لصالح أمن جميع الشعوب. وفي تلك البيئة، من المهم للغاية اتخاذ تدابير لحماية وتعزيز الجهاز الراهن للآليات والمعاهدات والواجبات والالتزامات القائمة.

أعرب رئيس بلدي، في جزء رفيع المستوى عقد الشهر الماضي، عن قلقه إزاء الافتقار العميق للثقة الذي يضع ضغطاً هائلاً على نظامنا المتعدد الأطراف. وشدد على أنه في خضم المد والجزر العالمي الصعب، يظل النظام الدولي القائم على القواعد بمثابة صابورة مهمة تعمل على استقرار سفينتنا المشتركة. وبذلك الروح تؤكد التزامنا بروح تعددية الأطراف وبعمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ويجب أن تظل تعددية الأطراف قائمة على القانون الدولي ومبادئ الإنصاف والعدالة، ويجب متابعتها بشمولية وشفافية. ويجب علينا أن نرفض أي محاولة لرفض أو تقيح فهمنا المشترك للمبادئ التي يقوم عليها نظام الحكم العالمي، بما في ذلك آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

ويسر الفلبين أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة استأنفت دورتها السنوية في نيسان/أبريل الماضي، بعد أن واجهت تحديات على مدى السنوات الثلاث الماضية. ونتطلع إلى العمل مع الوفود للتمكن من الاتفاق على توصية محددة بشأن البندين المدرجين في جدول أعمال الهيئة: نزع السلاح النووي والفضاء الخارجي. وتشكل هيئة نزع السلاح منبرا هاماً، لأنها تجمع جميع الدول الأعضاء معاً لمناقشة ومعالجة القضايا الهامة المتعلقة بتعزيز السلم والأمن الدوليين. ونشيد كذلك بالدور الهام الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح، ونكرر ندائنا إلى المؤتمر، مردين صدق العديد من الوفود الأخرى، للاتفاق بتوافق الآراء على برنامج عمل متوازن وشامل من دون مزيد من التأخير.

وكذلك يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة من الدول الأعضاء عبر الإقليمية بشأن أهمية تطبيق المنظور الجنساني في آلية نزع السلاح. وتؤيد الفلبين بقوة، بوصفها مناصرة معروفة للمساواة بين الجنسين، دعوة الدول إلى أن تدمج بشكل جماعي المنظورات الجنسانية في جميع الجهود المبذولة في إطار تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولدى الفلبين خطة عمل وطنية قائمة بشأن المرأة والسلام والأمن، توفر السبل والتدابير الكفيلة بدعم إدماج المنظور الجنساني في الاجتماعات الاستشارية واجتماعات وأنشطة التخطيط وتعمل كاستجابة لمختلف الصكوك الدولية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتدعم تنفيذ الولايات الوطنية المتعلقة بالمرأة والمساواة بين الجنسين، فضلاً عن السلام والتنمية.

**السيدة مويو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):** تؤدي آلية نزع السلاح دوراً أساسياً في تحقيق العالم المتوحي في ميثاق الأمم المتحدة وفي البيئة العالمية الراهنة. لذلك، من الضروري أن تتمكن عناصر آلية نزع السلاح من الوفاء بكل ولاية موكلة إليها. بينما لا نزال نشعر بالقلق إزاء عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على الانخراط في عمل موضوعي، نرحب بتمكن هيئة نزع السلاح على الأقل من استئناف نظرها في المسائل المتعلقة بالفضاء الخارجي ونزع السلاح النووي برئاسة السفير جوليسا مابونغو، بعد عدم التتاماها منذ عام 2018.

نلاحظ أن الجمعية العامة تفاوضت بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية واعتمدتها. ونلاحظ أيضاً أنه يجري النظر بشكل متزايد في آلية الفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدماً بالمسائل الرئيسية، ونؤيد حقيقة أن تلك المسائل شاملة وشفافة وقائمة على توافق الآراء. ولئن كنا نؤيد آلية نزع السلاح، ليس هناك مكسب في الاعتراف بأن هذين المجالين التفاوضي والتداولي قد أتاحا المجال لتحقيق تطلعات أغلبية الدول المحبطة منذ فترة طويلة في أماكن أخرى من آلية نزع السلاح التي وصلت إلى طريق مسدود إجرائياً وسياسياً في كثير من الأحيان.

نتشاطر العديد من الدول الأعضاء مشاعر الإحباط والقلق إزاء التقاعس في مؤتمر نزع السلاح في عام 2022 الذي لم يلب التوقعات بإنهاء المأزق الذي طال أمده. ولا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بعقد مؤتمر فعال لنزع السلاح مكلف بالتفاوض بشأن صكوك متعددة الأطراف لنزع السلاح، ومن المؤسف أنه خلال السنوات الـ 26 التي قبلت فيها جنوب أفريقيا و 22 بلداً آخر بوصفها أعضاء في تلك الهيئة، لم تنفذ ولايتها الأساسية باستثناء المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن عجز مؤتمر نزع السلاح عن الوفاء بمسؤوليته بوصفه المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح أحد التحديات الخطيرة التي تواجه الجهود الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

لذلك، نحن بحاجة ماسة إلى الاهتمام بالحالة الراهنة لمؤتمر نزع السلاح. ولم يعد بإمكاننا الانخراط في الأنشطة السابقة المتكررة

وفي ذلك الصدد، تلاحظ سري لانكا أولوية وأهمية المفاوضات التي تجري من خلال مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التداولية المتعددة الأطراف الوحيدة المكلفة بالتفاوض على المعاهدات المتعددة الأطراف، وهيئة نزع السلاح بوصفها هيئة تداولية تقدم تقاريرها إلى الجمعية العامة. ونؤكد استعدادنا لتناول المسائل المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح من خلال ذينك المنبرين. وترحب سري لانكا بتقرير هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح وتشدد على ضرورة أن تعمل هاتان الآليتان بقوة متجددة.

تشدد سري لانكا على الحاجة إلى التمثيل الجغرافي العادل في ملاك موظفي مكتب شؤون نزع السلاح. وقد لاحظ أحد الوفود عن حق، خلال مناقشة سابقة في اللجنة الأولى، أن منطقة جغرافية واحدة يفوق فيها العدد الإجمالي للموظفين أربع مناطق أخرى. وفي ذلك السياق، تؤيد سري لانكا الآليات والعمليات الإقليمية لنزع السلاح لتعزيز الحوار وغرس الانتماء وبناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وتتسم تلك المراكز الإقليمية بأهمية أكبر في البيئة الأمنية العالمية. ويجري تشجيعها على العمل مع حكومات المناطق، فضلاً عن أصحاب المصلحة الآخرين، وذلك لمعالجة المسائل التي تتفرد بها كل منطقة والإسهام في الخطة العالمية لنزع السلاح.

هناك حجة مفادها أن آلية نزع السلاح الحالية ستمثل على نحو سليم إذا توفرت الإرادة السياسية الكافية للقيام بذلك. هل هذا مجرد عذر للتقاعس عن العمل؟ وكما قال أحد المعلقين، فإن الإرادة السياسية ليست مفقودة، بل الاتفاق على الاتجاه غير موجود الآن. والإرادة السياسية القائمة تسحب بقوة متساوية في اتجاهين متعاكسين - وهي وصفة أكيدة للبقاء عالقاً في مكان واحد. وينبغي تصميم الآلية المتعددة الأطراف بحيث تعمل في جميع الظروف، وخاصة بالنسبة لمسألة أساسية مثل مفاوضات نزع السلاح. إن العمل على الآلية ليس مجرد ترقيع على الحواف بينما ننتظر تغير الرياح السياسية.

أخيراً، تؤكد سري لانكا من جديد التزامها بتعزيز آلية نزع السلاح القائمة والعمل مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق نتائج ملموسة وتحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

نحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأن الحاجة تمس إلى تدابير نزع السلاح عندما تكون التوترات شديدة لتقادي العواقب الكارثية للصراعات المسلحة ذات الآثار العالمية المحتملة. وبغية التوصل إلى تدابير نزع السلاح ذات مغزى وتنفيذها، لا بد من وجود آلية قوية وفعالة لنزع السلاح.

لن ينكر أحد في هذه القاعة أن التوترات العالمية عالية وأن المخاطر الجيوسياسية حادة كما كانت منذ عقود. ولذلك، تتضح الحاجة إلى تدابير فعالة لنزع السلاح. ومع ذلك - وهذه حالة محزنة - فإن آليتنا لنزع السلاح تمر بأزمة حادة. وتتجاوز الأزمة المأزق المعروف والمؤسف في مؤتمر نزع السلاح، الذي لم ينتج أي عمل موضوعي منذ التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في منتصف تسعينيات القرن العشرين.

وقد امتدت الأزمة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لم تتمكن، على الرغم من أفضل الجهود التي بذلها الممثلون في المؤتمرات الاستعراضية المتعاقبة للأطراف في المعاهدة، من الاتفاق على وثائق ختامية تساعدنا على تنفيذ المزيد من الخطوات نحو هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وحتى لو لم تعرقل دولة واحدة توافق الآراء في آب/أغسطس، فإن الوثيقة الختامية المعروضة علينا تمثل نهج قاسم مشترك أدني غير كاف إلى حد بعيد، وهي ببساطة لا تتناسب مع الإلحاح الذي نواجهه فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار ومسألة الأسلحة النووية بشكل عام.

وتمتد الأزمة إلى هيئات، وإن كانت تعمل على الورق على النحو المنشود، تعوقها النزعات إلى إساءة استخدام مبدأ توافق الآراء. وذلك المبدأ، عندما يطبق بحسن نية، ينبغي أن يرشدنا إلى البحث عن حلول ونتائج مقبولة للجميع. غير أن التطبيق الحالي لذلك المبدأ كثيراً ما يصل إلى حد استخدام المناورات الإجرائية في محاولة لمنع التبادل الموضوعي والعمل المنتج، أو - إذا تم الاضطلاع بعمل منتج - لمنع انعكاسه في الوثائق، وبالتالي القضاء على أي عملية ذات مغزى. ولا يمكن لتعددية الأطراف وآليتنا لنزع السلاح أن تنجح عندما

التي لم تقرب المؤتمر من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل. وقد صرف ذلك انتباه مؤتمر نزع السلاح عن بدء المفاوضات، وبذلك حول المؤتمر فعليا إلى هيئة تداولية بدلا من أن يكون منتدى للتفاوض، بينما غرس وهما بأنه يجري القيام بالعمل الموضوعي. لقد قلنا مرات عديدة إنه لا يمكن للمأزق أن يستمر. كذلك فإنه يقلل من مصداقية مؤتمر نزع السلاح وسيؤثر بشكل متزايد على أهمية مؤتمر نزع السلاح ومكانته.

رحبت جنوب أفريقيا، بصفتها رئيسة هيئة نزع السلاح لعام 2022، باستئناف الدورة الموضوعية التي لم تلتئم رسميا للقيام بعملها الموضوعي منذ عام 2018. والهيئة، بوصفها الهيئة التداولية في آلية نزع السلاح، في وضع فريد يمكنها من إيجاد الأراضية المشتركة التي تمس الحاجة إليها. وقد أصدر الفريق العامل المعني بالتوصيات الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، والفريق العامل المعني بإعداد توصيات لتعزيز التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بهدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ورقتين موجزتين مستكملتين للرئيس، وتشكلان أساسا متينا لمواصلة المناقشات في العام المقبل. وتتفق جنوب أفريقيا بأن الوفود ستواصل التداول بشأن تلك المسائل المهمة لإيجاد أرضية مشتركة.

وتقدر جنوب أفريقيا أيضا العمل الذي قام به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وتشيد بالمعهد على اضطلاع به بحوث مستقلة عالية الجودة وعقد مناقشات حسنة التوقيت بشأن مسائل نزع السلاح.

في الختام، ينضم وفدي إلى الدعوة إلى ضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة ومشاركتها المجدية في كل مندييات نزع السلاح المتعددة، وإعطاء الأولوية للمنظور الجنساني في مناقشات نزع السلاح والأمن الدولي، وتوسيع معرفتنا وفهمنا للتحديات بغية إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح.

**السيدة شاريا (النمسا) (تكلت بالإنكليزية):** تؤيد النمسا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. ونود أن نضيف النقاط التالية بصفقتنا الوطنية.



السيد سارواني (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف في حالة من الشلل منذ أكثر من عقدين. وتتوقف حالة الجمود تلك على الحقائق في الميدان، حيث تتأثر الآلية بالبيئة الأمنية الدولية والإقليمية. وهذا الشلل هو أيضا سبب ونتيجة للأولويات الاستراتيجية المتنافسة والسعي الدؤوب للحفاظ على المزايا العسكرية والسياسات التمييزية من قبل بعض الدول.

إن حماسهم المتعصب وأولوياتهم التعسفية ومفاهيم الصواب التي تخدم مصالحهم الذاتية، والتي تتجاهل المبدأ الأساسي لتحديد الأسلحة المتمثل في الأمن المتساوي للجميع، قد عززت المأزق الذي وصلت إليه آلية نزع السلاح. وتكرر باكستان الإعراب عن رأيها بأن آلية تحديد الأسلحة لا تزال سليمة في تصميمها وإجراءاتها وأساليب عملها. ففي نهاية المطاف، تمكنت نفس الآلية من إبرام عدة معاهدات تاريخية في الماضي عندما تم التقيد بالمبادئ الأساسية.

وتكمن حلول المأزق في الآلية في عضوية كل منها وامتنالا للمبادئ الأساسية لتحديد الأسلحة، على النحو الوارد في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لعام 1978. ففي تلك الدورة، أنشأت الجمعية العامة آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بتوافق الآراء. والمبدأ الرئيسي الذي حددته الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في سياق تلك الآلية هو:

”ينبغي أن يتم اعتماد تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة تضمن حق كل دولة في الأمن وتكفل عدم حصول أي دولة بمفردها أو مجموعة من الدول على امتيازات دون غيرها في أي مرحلة“. (القرار دأ-10/2، الفقرة 29)

ويتطلب عدم تحقيق ذلك الهدف الأساسي النظر في أي تدابير ملزمة قانونا والاتفاق عليها بدقة على أساس توافق الآراء، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة مما يسمح لجميع الدول بحماية مصالحها الأمنية الوطنية الحيوية.

وبعض الدول تعارض بدء المفاوضات بشأن معاهدات جديدة، لمجرد أنها تتعارض مع حساباتها الاستراتيجية. ومن ناحية أخرى، تؤيد

تتسر الدول توافق الآراء على أنه ترخيص للعمل بعقلية حق النقص. فتلك السياسات القصيرة النظر تضر بمعظم الدول الأعضاء وبآلياتنا لنزع السلاح ككل، في وقت نحتاج فيه إليها أكثر من أي وقت مضى. أخيرا وليس آخرا، تتعلق الأزمة بمحاولات متضافرة من جانب البعض لإبعاد المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع بشكل منهجي عن جميع مدلولاتنا. واعتماد تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي (انظر A/74/77) والاستنتاج الذي توصل إليه آخر فريق خبراء حكوميين معني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل يقدمان مثالين صارخين في هذا الصدد.

والأدلة واضحة - تسفر مشاركة أصحاب المصلحة على نطاق أوسع عن نتائج أفضل. وعلى الرغم من ذلك، فإن معظم آلياتنا لنزع السلاح متأخرة بشكل يريث له عندما يتعلق الأمر بشمل المتضررين من عملنا. ولذلك، يتعين علينا أن نصمد أمام الهجمات العديدة على مشاركة أصحاب المصلحة وأن نتخذ إجراءات ملموسة لتحسين مشاركتهم في جميع العمليات.

وإزاء خلفية تلك الأزمة، تظل النمسا مقتنعة بأن من المصلحة الأمنية الحيوية للجميع تعزيز مؤسساتنا، والتمسك بمعاييرنا الراسخة، والالتزام الكامل لالتزاماتنا التعاهدية، ومواصلة تشكيل نظام نزع السلاح المتعدد الأطراف في المستقبل. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلينا في ذلك المسعى.

وتظل المساواة بين الجنسين والمشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للمرأة في محافل نزع السلاح وتحديد الأسلحة مصدر اهتمام خاص لوفد بلدي. ويشمل ذلك اللجنة الأولى لهذا العام، التي كنا نود أن نرى فيها توزيعا أكثر إنصافا للبيانات. ولكن ينبغي لنا أن لا نتوقف عند هذا الحد. ونحن بحاجة إلى ضمان مراعاة الأثر الجنساني لأسلحة معينة في جميع مساعيها لنزع السلاح. ولذلك، فإننا نؤيد تأييدا تاما البيان المشترك الذي أدلى به ممثل أيرلندا ونأمل أن نرى تقدما بشأن تلك المسألة الهامة في المستقبل.



بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن السلم الدولي والأمن العالمي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي الاضطلاع بمهام تعزيز النظم القائمة ووضع نظم جديدة في هذا المجال إما في إطار آليات المعاهدات القائمة أو في إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وذلك المبدأ وحده يمكن أن يكفل تعددية أطراف حقيقية في مجال نزع السلاح. وفي ذلك الصدد، ينبغي للمجتمع العالمي أن يولي اهتماما خاصا لمحاولات الدول الغربية المستمرة تعطيل محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف واستخدام الأمم المتحدة لطموحاتها الجشعة الخاصة، من دون مراعاة مصالح الدول الأعضاء المتبقية، وقبل كل شيء مصالح البلدان النامية.

إن تلك الدول تواصل تسييس عمل اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح. فهي تدعو صراحة إلى تنقيح الهيكل الحالي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي، والاستعاضة عنه بقواعد غير ملزمة تهدف إلى زيادة هيمنة تلك الدول. ونعتقد أن هذه الأعمال غير مقبولة على الإطلاق. فهي تتطوي على المواجهة ويمكن أن تقسم المجتمع العالمي وتزيد من التوترات وتقوض الثقة وتصرف الانتباه عن المشاكل الحقيقية للأمن الدولي. تحت هذه الخطوات على مزيد من تآكل النظام القانوني الدولي القائم في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، مما يقوض الأمن الدولي بشكل عام ويجعل من المستحيل إحراز أي تقدم على طريق نزع السلاح العام الكامل.

ومن الأمثلة الواضحة على كل تلك الاتجاهات المدمرة دورة مؤتمر نزع السلاح التي اختتمت مؤخراً. تستخدم الدول الغربية ذلك المحفل، في انتهاك لولاية المؤتمر، لتصفية حسابات سياسية وتكريس تقصيلاتها غير ذات الصلة في محفل نزع السلاح. وتُبدل محاولات لجرّ قضايا إلى مؤتمر نزع السلاح لا تتصل مباشرة بولايته أو بجدول أعماله. ويكمن السبب وراء هذه الحالة الراهنة في إحجام زملاتنا الغربيين عن الاضطلاع بما أوكلته إليهم قرارات الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، أي التفاوض على وضع

نفس تلك الدول مقترحات تمييزية بطابعها وبلا تكلفة، مدركة بطبيعة الحال أن الدول التي تقوض هذه المبادرات أمنها سترفضها.

والواقع اليوم هو أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن بدء المفاوضات أو بشأن أي مسألة مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ومن بين أقدم بنود جدول الأعمال، تؤيد الأغلبية الساحقة العمل الموضوعي بشأن مسائل نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ويبدو أن حفنة من الدول مهووسة بتدبير جزئي لعدم الانتشار في شكل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، لن يسهم إسهاما ذا مغزى في نزع السلاح النووي بدون معالجة المخزونات الموجودة.

فالتحديات التي تواجه آلية نزع السلاح لا تقتصر على مؤتمر نزع السلاح. وتواجه اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح استقطابا مماثلا في مواجهة أكثر قضايا السلام والأمن إلحاحا على الصعيدين العالمي والإقليمي. وينجم عن الاستقطاب المتزايد وما يتبعه من انهيار الاتفاقات القائمة عبئا إضافيا على الآلية المجتهدة أصلا. ويظل التغلب على المأزق مهمة صعبة. غير أن البحث عن مسارات خارج المحافل القائمة، لا سيما عندما يتم السعي إليها على أساس غير توافقي ومن دون مشاركة جميع أصحاب المصلحة، قد يؤدي إلى نتائج عكسية بدرجة أكبر. وفي مؤتمر نزع السلاح وحده، حيث تشارك جميع الدول ذات الأهمية العسكرية على قدم المساواة ويمكنها حماية مصالحها الأمنية الحيوية بموجب قاعدة توافق الآراء، يمكن إحراز تقدم ذي مغزى.

وأخيرا، دعت باكستان إلى إحياء توافق الآراء في مجال تحديد الأسلحة. وقد قدمنا خريطة طريق مفصلة في مؤتمر نزع السلاح وفي اللجنة الأولى. ويجب أن يرتكز ذلك الإحياء على الالتزام الأمين بالقانون الدولي واحترامه، على أساس عدم التمييز والتركيز على المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

**السيدة شيبستوبالوفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):**

تضطلع الأمم المتحدة بدور مركزي في معالجة المسائل المتعلقة

أولوية عليا لعمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح على النحو الذي حددته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي تتألف من ثالث مؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، التي لا تزال تشكل المحافل المثالية للمداولات والمفاوضات بشأن المسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي.

وتولي الهند أولوية عليا لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل العالمي الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. ولمؤتمر نزع السلاح ولاية وعضوية وقواعد للتفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً بشأن البنود الأساسية المدرجة في جدول أعماله. وعلى الرغم من بذل مؤتمر نزع السلاح قصارى جهده، فإنه لم يتمكن من اعتماد برنامج عمل. وبدلاً من التشكيك في أهمية مؤتمر نزع السلاح وفعاليته والبحث عن محافل بديلة، يجب على الدول أن تبدي الإرادة السياسية وأن تركز جهودها على الولاية التفاوضية لمؤتمر نزع السلاح. وفي هذا العام، شاركت الهند مشاركة بناءة في أعمال الهيئتين الفرعيتين في المؤتمر. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ويجب السماح لمؤتمر نزع السلاح بالاضطلاع بولايته الهامة المتمثلة في التفاوض. وقد أعربت الهند عن استعدادها للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى والتزامها به بشأن جميع البنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها.

ويسر الهند أن هيئة نزع السلاح تمكنت من استئناف عقد دورة موضوعية هذا العام بعد انقطاع دام ثلاث سنوات تقريباً. وبوصفها الهيئة التداولية الرئيسية داخل الأمم المتحدة بشأن مسائل نزع السلاح، تؤدي الهيئة دوراً هاماً كمنبر للحوار والتعاون يجمع بين الدول الأعضاء كافة في العالم. وقد حققت الهيئة عدة إنجازات هامة في تاريخها، حيث نجحت في اعتماد مبادئ توجيهية وتوصيات. وتعلق الهند أهمية كبيرة على عمل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وتأمل أن تتوصل

صكوك دولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وهذا هو سبب تدني الكفاءة في أعمال المؤتمر هذا العام.

ونحن على اقتناع بضرورة التفاف المجتمع الدولي حول جدول أعمال خلاق وبناء بغية الحفاظ على نظام الاتفاقات القائم في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحسين ذلك النظام. واسترشاداً بتلك الأهداف، قدمنا مشروع قرار كل سنتين بعنوان "تعزيز وتطوير منظومة معاهدات واتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار" (A/C.1/77/L.66)، والذي صُمم بروح جدول أعمال موحد، ونتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء.

وستواصل روسيا، من جانبها، بذل جهودها لتحسين كفاءة واتساق ثالث مؤتمر نزع السلاح. ومن المهم معارضة أي محاولات لتفكيك آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح تحت أي ذريعة كانت. وينبغي أن يكون عمل اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح موجهاً نحو تحقيق النتائج وأن ينفذ في امتثال تام لميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن قواعد القانون الدولي الأخرى والولايات المسندة إليها. إن الأفكار المتعلقة بإصلاح أساليب العمل الأساسية والنظام الداخلي لمندوبات الأمم المتحدة لنزع السلاح تؤدي إلى نتائج عكسية.

ونود أن نذكر بمبادرتنا الجارية بشأن وضع اتفاقية دولية لمكافحة أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، التي أطلقت في آذار/مارس 2016 للتغلب على عقدين من الركود في العمل التفاوضي لمؤتمر نزع السلاح ولا تزال ذات صلة. ونحن مقتنعون بأن المؤتمر، بحكم مركزه الفريد بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد في ميدان نزع السلاح، قادر على تقديم إسهام كبير في تطبيع الحالة الأمنية الدولية وبناء الثقة بين الدول.

**السيد كولكارني (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** إن للأمم المتحدة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، دوراً مركزياً ومسؤولية رئيسية في مجال نزع السلاح. والهند ملتزمة بالمثل العليا المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وبتعددية الأطراف سعياً إلى تحقيق تلك المثل العليا. إن إصلاح الأمم المتحدة وفعاليتها أمر أساسي لكي تؤدي مهامها بنجاح. وتولي الهند

استعراضيين للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يجب أن نكثف جهودنا للتصدي للتحديات المشتركة معاً.

تجسد اللجنة الأولى المساعي الطويلة الأمد التي يبذلها أعضاء الأمم المتحدة لمعالجة المسائل البارزة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. وهو منبر عالمي يكون فيه لجميع الدول الأعضاء رأي، حيث يجري النظر في مشاريع القرارات واعتمادها بشكل عام بغية إعادة تأكيد المبادئ الرئيسية وإحراز تقدم في مختلف المجالات. وترحب ماليزيا باستئناف مداوات اللجنة شخصياً بعد التوقف الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا. ونشدد على ضرورة المضي قدماً بروح الاحترام المتبادل من خلال الحوار والدبلوماسية، لصالح السلام والأمن والتنمية المستدامة للجميع.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بالاج (هنغريا).

ولتحقيق دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن المعاهدات المتصلة بنزع السلاح، يتحتم على تلك الهيئة أن تتغلب على المأزق الذي طال أمده فيما يتعلق ببرنامجه عملها. ولن يكون لعدم القيام بذلك سوى آثار سلبية على مصداقية المؤتمر، وسط طائفة من التحديات الناشئة في مجال نزع السلاح.

وبالنظر إلى المأزق المؤسسي الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح، من المشجع مع ذلك أن صكاً تاريخياً - معاهدة حظر الأسلحة النووية - قد تم التفاوض عليه بنجاح في مؤتمر للأمم المتحدة في عام 2017. يثبت دخول تلك المعاهدة حيز النفاذ في عام 2021 وعقد اجتماعها الأول للدول الأطراف، في وقت سابق من هذا العام، أن إحراز تقدم في مجال نزع السلاح ممكن بالفعل عندما تكون هناك إرادة سياسية مستدامة.

ويشدد وفد بلدي كذلك على أهمية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها الهيئة المتخصصة والتداولية الوحيدة في إطار آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، المكلفة بالنظر في مختلف مسائل نزع

الهيئة إلى توصيات موضوعية في العام المقبل بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمالها.

وتتطلع الهند إلى عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، التي طال انتظارها. ويمكن أن تكون فرصة مفيدة لتقييم التقدم المحرز في آلية نزع السلاح والنظر في سبل زيادة تنشيطها. وتقدر الهند أيضاً الجهود الهامة التي يبذلها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في مختلف مجالات عملنا. وتبين الزمالة السنوية التي تقدمها الهند في مجال نزع السلاح وشؤون الأمن الدولي الأولوية العليا التي نوليها لتعزيز التنقيف في مجال نزع السلاح.

واللجنة الأولى، المكلفة من قبل الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح بمعالجة المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، منبر هام يجمع بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للإسهام بأرائها. وتأمل الهند أن يحفز عملنا هذا العام في اللجنة الأولى آلية نزع السلاح في سعيها إلى إيجاد حلول جماعية بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. وتقف الهند على استعداد للإسهام في تلك العملية وللعمل مع الدول الأعضاء الزميلة في مسعى جماعي لصون السلام والأمن العالميين.

**السيد نور رحيمين (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.22)، وممثل سنغافورة، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ولئن كان الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار قد أدى دوراً حاسماً في حماية العالم من أهوال أسلحة الدمار الشامل، فلا يمكن اعتبار استمرار نزاهته ومصداقيته أمراً مفروغاً منه. وفي أوقات التوتر الشديد، يجب أن تواصل آلية نزع السلاح عملها بفعالية. وذلك أمر حيوي لضمان التنفيذ الكامل للالتزامات والتعهدات عملاً بالمعاهدات القائمة، فضلاً عن التفاوض بشأن صكوك جديدة، ونحن نعمل بلا كلل لتحقيق نزع السلاح العام الكامل. وفي أعقاب الفشل المتتالي لمؤتمرين

أول رئيس بالتناوب لمؤتمر نزع السلاح لهذا العام، عملت بنشاط على تعزيز عدم تسييس مؤتمر نزع السلاح، وقمت بحل مسألة مشاركة المراقبين بشكل فعال، وبذلت جهوداً شاملة للتوصل إلى توافق في الآراء بين جميع الأطراف بشأن تنظيم عمل المؤتمر طوال العام. وهذا دليل واضح على ممارسة الصين الدينامية لتعددية الأطراف الحقيقية ويمثل انتصاراً لهذه الأخيرة.

وبينما ينبغي ألا نلوم الطقس، ينبغي أن نواصل جهودنا فيما يتعلق بالبيئة الأمنية والمناخ السياسي. وفي المستقبل المنظور، ستظل آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف تواجه أثر عقلية الحرب الباردة، والتنافس بين الدول العظمى، والانقسامات الإيديولوجية، وغير ذلك من النهج والإجراءات التي لا تتماشى مع اتجاهات عصرنا. ولا يمكن إلقاء اللوم على الآلية نفسها في التحديات التي تواجه آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وفيما يتعلق بكيفية الاستفادة الكاملة من آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف وتعزيزها، تود الصين أن تقدم ثلاث توصيات.

أولاً، يجب أن نعزز تعددية الأطراف الحقيقية ونمارسها. فنحن بحاجة إلى أن نحمي بحزم سلطة وفعالية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف وأن نستفيد استفادة كاملة من آلية المنتدى لإجراء جميع عمليات التباحث والحوار والعمل الموضوعي الممكنة بطريقة عملية. ونحن بحاجة إلى أن ندافع بنشاط عن المفهوم الأمني الجديد المشترك والشامل والتعاوني والمستدام والقائم على المساواة والمنفعة المتبادلة والتعاون المربح للجميع، ويجب أن نعمل باستمرار من أجل تعزيز الثقة المتبادلة، مع تجنب الهواجس وصوغ توافق في الآراء.

ثانياً، يجب أن نقف بحزم ضد التسييس. فآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف هي منبر لتعزيز الأمن المشترك، وليست ساحة معركة للمواجهة السياسية. وتستخدم بعض البلدان الآلية المتعددة الأطراف لقمع بلدان أخرى ذات آراء مختلفة وتزيد من حدة المواجهة والانقسام، بينما تتدخل بشكل خطير في العمل العادي للآلية، الأمر الذي ينبغي أن نعارضه ونرفضه بحزم. وينبغي لجميع الأطراف أن

السلاح وتقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة. ونرحب بعقد الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح في نيسان/أبريل 2022 بعد تأجيلات متتالية في السنوات الأخيرة. وشهدت الدورة مناقشات حسنة التوقيت بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فضلاً عن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتكرر ماليزيا أيضاً تأكيد دعمها القوي لعمل مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح، بما في ذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي نعيش فيها، والتي تعتبر حيوية لتعزيز أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار لصالح صون السلام والأمن على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

ويجب الاعتراف بالضغط السائدة على آلية نزع السلاح ومعالجتها على وجه السرعة. ولكي يبقى الهيكل العالمي لنزع السلاح ويتعافى ويزدهر فإنه يجب علينا، بوصفنا دولاً أعضاء، أن نصون ونعزز الآلية التي تسمح له بالعمل.

**السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس مؤتمر نزع السلاح ورؤساء هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومكاتب العمليات التعاهدية ذات الصلة على جهودهم في النهوض بعملية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وأشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، تحت قيادتها، والسيد روبن غايس ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، تحت قيادته، على دعمهم وإسهاماتهم في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

تمرّ الحالة السياسية والأمنية الدولية حالياً بتغيرات معقدة وعميقة. وما برحت عقلية الحرب الباردة متفشية. يؤدي الهوس بما يسمى بالمنافسة الاستراتيجية للقوى العظمى إلى تفاقم العلاقات بين البلدان الكبرى. تؤثر تلك الأمور تأثيراً خطيراً على الأمن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين والسلام والأمن الدوليين. وفي مواجهة هذه الحالة الخطيرة، تظل الصين مدافعة قوياً عن تعددية الأطراف ذات المغزى، وتعزز بنشاط عملية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف بطريقة مبدئية ومسؤولة وبناءة. وفي كانون الثاني/يناير، وبصفتي

يعزز بعضها بعضاً في آلية نزع السلاح، وهي اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. يتحمل المجتمع الدولي المسؤولية الجماعية عن ضمان أن تقي تلك المحافل بولاياتها المتفق عليها.

إننا نشارككم شعورنا ببالغ الإحباط، شأننا شأن العديد من الوفود الأخرى، إزاء حالة الشلل التي طال أمدها في مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ونأسف بالغ الأسف لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل لأكثر من 25 عاماً. يجسد الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح انعدام الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء. وتدعو بنغلاديش الدول الأعضاء إلى إبداء أقصى قدر من المرونة والإرادة السياسية الحقيقية للاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل حتى يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الوفاء بولاياته المتمثلة في التفاوض بشأن صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف.

ونعلق أهمية كبيرة على عمل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بوصفها الهيئة التداولية الوحيدة من نوعها، ذات العضوية العالمية، لبناء وتعزيز توافق الآراء بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بنزع السلاح العام الكامل. وتكرر بنغلاديش دعوتها الدول الأعضاء إلى تمكين الهيئة من المضي قدماً في المناقشات بشأن الفضاء الخارجي ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وترحب بنغلاديش بعقد الدورة الموضوعية للجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في نيسان/أبريل وتؤكد من جديد دعمها الكامل لعمل الهيئة. وننتقل إلى دورة عام 2023 للجنة نزع السلاح على أمل أن تقي بولايتها.

وترى بنغلاديش أن عمل اللجنة الأولى ينبغي أن يركز على عدم الانتشار ونزع السلاح. لذلك يتحتم علينا أن نستعرض أساليب العمل وأن نيسط عمل اللجنة الأولى لجعلها أكثر كفاءة وملاءمة للغرض من خلال الحد من الازدواجية والتداخل. ونقدّر عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح تقديراً عالياً ونشيد بالمعهد على الجودة العالية لأبحاثه المستقلة ومناقشاته حسنة التوقيت بشأن مسائل تقع ضمن

تعمد نهجاً بناءً، وأن تعمل بما يتفق بدقة مع ولاية كل آلية، وأن تعيد الآلية المتعددة الأطراف تدريجياً إلى مسار سليم وعملي ومهني.

ثالثاً، يجب أن نكون يقظين وأن نتجنب اتخاذ إجراءات تتخلى عن توافق الآراء الدولي ونقوض الآليات المتعددة الأطراف. وكمثال على ذلك، أصرت هذا العام البلدان الغربية التي قدمت مشروع القرار A/C.1/77/L.47، بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، على إدخال تغييرات مشوشة على النص في محاولة لبناء زخم لعملية جديدة. وهذه المبادرة ليست ببناءة بأي حال من الأحوال. ولن تقضي إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ولن يؤدي إلا إلى طريق مسدود. وفي سياق عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، هل ستستمع البلدان الغربية بإخلاص إلى أصوات البلدان النامية وتلتزم بتحقيق الهدف العام المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؟ سننتظر ونرى.

وبما أن عقلية الحرب الباردة والتنافس بين القوى العظمى والمواجهة بين الكتل تطغى عليه، فإن احتمال الاستفادة من آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف لا يسمح بقدر كبير من التفاوض، ويواجه النظام الدولي لعدم الانتشار خطر الانهيار. وستواصل الصين العمل بطريقة منفتحة وبناءة لضخ طاقة إيجابية قائمة على المبادئ في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. فلنتكاتف ونمض قدماً بثقة وثبات.

**السيد مُلا (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.22) وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

لا تزال بنغلاديش مؤيداً متحمساً لتعددية الأطراف في السعي إلى نزع السلاح العام الكامل. إن التحديات الأمنية المعقدة في عالم اليوم لم تترك بديلاً لتعددية الأطراف. ويمثل تعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح هدفاً مشتركاً. ونؤكد من جديد دعمنا للمحافل الثلاثة التي



بأسرع ما يمكن وبأكبر قدر من الفعالية. وفي تقييم رصين، أدرنا أنه لم يتحقق سوى النذر اليسير خلال العقد الماضي. وعلينا أن نعترف بأن احترام ميثاق الأمم المتحدة بلغ أدنى مستوياته على الإطلاق. وقد فشلت المؤتمرات المتتالية للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في التوصل إلى نتيجة توافقية. وعلاوة على ذلك، فإن ثقافة توافق الآراء تتآكل ببطء، ولكن بثبات في نظم الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتقليدية. وحتى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف أخفق في اعتماد تقرير توافقي في الذكرى السنوية الخمسين لإنشائه. وأخيراً، نحن لا نتصدى بشكل متسق للتحديات التي تطرحها التكنولوجيات الناشئة وتطبيقاتها على أسلحة الدمار الشامل. وببساطة، فإن جدية التحديات التي ذكرتها تعتبر كافية لتبرير بذل جهد لإجراء استعراض شامل لأهم جوانب نزع السلاح ولتوعية المجتمع الدولي وتعبئته.

وفي حالة مؤتمر نزع السلاح - وهو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد من نوعه للتفاوض بشأن نزع السلاح - استعصى علينا التوصل إلى توافق في الآراء لما يقرب من ثلاثة عقود. وخلال تلك الفترة، من الواضح أننا شهدنا حالات من التقارب. وفي الآونة الأخيرة، وعلى الرغم من القرار المبشر الذي اتخذ في ظل الرئاسة المقتردة للسفير لي سونغ، اتفقنا على إنشاء خمس هيئات فرعية. وللأسف، كانت نهاية دورة 2022 مخيبة للآمال في الواقع. لقد واجه مؤتمر نزع السلاح صعوبة في اعتماد مجرد تقرير وقائي، وهو ما لم يتسن تحقيقه إلا بعد الجهود المكثفة التي بذلتها الرئاسة الإكوادورية، بقيادة السفير إسكيبيردو مينيو، الذي أثني على جهوده. إن ملاحظاته المدروسة والرصينة اليوم يجب أن تؤخذ بمنتهى الجدية، وهي تتفق إلى حد كبير مع آراء الحكومة البرازيلية.

هذا هو المشهد الآن - مزيج من بيئة متردية وآلية لا تيسر بأي حال الوفاء بولايتها التفاوضية. ومن الصعب إنكار أن مؤتمر نزع السلاح ليس بالمرونة المطلوبة، لأنه مجموعة محدودة التكوين، كما أنه لا يتمتع بالديمقراطية الكافية، لأنه ليس عالمياً. وأساليب عمله

نطاق نزع السلاح. ونشدد على الحاجة إلى ضمان موارد معززة ويمكن التنبؤ بها للمعهد لكي ينفذ ولاياته. ونقر أيضاً بموارد التعلم المفيدة التي استحدثتها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

وأخيراً، نؤكد مجدداً تأييدنا لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح في وقت مبكر. ونعتقد أن ذلك سيتيح للدول الأعضاء فرصة جديدة للتعبير عن إرادتها الجماعية لتنشيط آلية نزع السلاح عموماً.

**السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** لم يعد سرا خافيا في العالم أن آلية نزع السلاح تفشل في أداء دورها. مع ذلك، وحتى لو أطلقنا لخيالنا العنان، فإن هذه ليست هي المشكلة الوحيدة التي تواجهنا. فغياب الإرادة السياسية وتردي الحالة الأمنية الدولية يؤديان دوراً كبيراً في الحالة الراهنة المؤسفة. وما علينا إلا أن نلقي نظرة على نتائج عمل اللجنة الأولى - فمن بين مشاريع القرارات الـ 29 المقدمة هذا العام في إطار المجموعة 1، طُلب إجراء تصويت مسجل على 23 منها. وفي مثل هذه الحالة، لن تكون حتى أفضل الآليات فعالية كافية لضمان النتائج. وهذا لا يعني أنه ينبغي لنا أن نحجم عن النظرة المتعمقة على ما ابتليت به آلية نزع السلاح، وعن إجراء مناقشة جدية بشأنه، ووضع تشخيص واضح للمشكلة، والشروع في العمل على اقتراح مشترك لمعالجتها. وكما نعلم جميعاً، من بين الدورات الاستثنائية الثلاث للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح - التي عقدت في الأعوام 1978 و 1982 و 1988 - كانت الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح هي وحدها التي اعتمدت وثيقة ختامية (القرار دأ-10/2)، التي أنشأت ما يسمى آلية نزع السلاح ولا تزال حتى يومنا هذا مصدراً أساسياً للمبادئ في هذا المجال.

وينبغي لآلية نزع السلاح أن تؤدي ثلاث مهام رئيسية لتعزيز السلام المستدام: أولاً، ينبغي لها تعزيز نزع السلاح الفعال الذي يمكن التحقق منه، ثانياً، ينبغي لها منع نشوب النزاع، مع الحيلولة دون استخدام أسلحة الدمار الشامل، ثالثاً، ينبغي أن تعالج الأسباب الجذرية الاستراتيجية للنزاعات الناشئة لإفساح المجال للتوصل إلى حلول سلمية



يائسة أمر مخز وغير مقبول. بيد أن الوثائق الرسمية التي قدمتها الدول الأعضاء والمحاضر الحرفية لوقائع المؤتمر متاحة للجميع. ولا يمكن لروسيا أن تعيد كتابة التاريخ، مهما حاولت.

إن السلوك السيئ الفريد الذي ظهر هذا العام هو جزء من توجه غير مستحب. وقاعدة توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح هي اعتراف بأن الدول بحاجة إلى أن تعرف أن مصالحها الأساسية محمية في المفاوضات بشأن القضايا ذات الحساسية البالغة. ولكن بعض الوفود تستخدمها الآن لتجنب حتى الدخول في مناقشات بشأن المسائل الصعبة التي نواجهها. وعلاوة على العادة المتنامية للتلاعب وتحريف النظام الداخلي أو الممارسات المتبعة لتتناسب مواقفها، أصبح من المستحيل إجراء مناقشات جادة. وهذا السلوك يعرض فعالية مؤتمر نزع السلاح واستمرار دوره المركزي للخطر.

وكان من دواعي سرور المملكة المتحدة أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تمكنت من استئناف عملها الموضوعي هذا العام. ونرحب بالمناقشات الإيجابية بشأن سبل تعزيز الشفافية العملية وتدابير بناء الثقة بهدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وجرى تبادل ثري للآراء، استكملته عروض المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، مما عزز معرفتنا وفهمنا الجماعي. كما يسر المملكة المتحدة أن تعرض آراءها بشأن القرار 76/231 والنهج الجديد لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وأن تستمع إلى الوفود الأخرى. ونأمل أن نتمكن من مواصلة البناء على تلك المناقشات المثمرة في العام المقبل.

كما أن المناقشات التي جرت في هيئة نزع السلاح بشأن منع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية جاءت في الوقت المناسب قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. ومع ذلك، فقد تركزت المناقشات في كثير من الأحيان على مجالات الخلاف. وهيئة نزع السلاح منتدى فريد من نوعه، بعضوية عالمية حقا. وفي ظل الخلفية الأمنية المتردية، أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نستخدمها للغرض الذي أنشئت من أجله: لمناقشة القضايا،

مرهقة نوعا ما، وتقارن في الواقع بشكل غير مؤات حتى مع أساليب عمل مجلس الأمن. والواقع أن ذلك الجهاز الرفيع المستوى، المسؤول عن الأمن الجماعي والمخول بسلطات استثنائية، بما في ذلك حق النقض المكرس في أساليب عمله، يعتمد على نظام داخلي أكثر قابلية للتكيف وأكثر مرونة من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح. واستمرار تلك الحالة يمثل خيبة أمل للأعضاء، ولكن مدى السخط يتفاوت. ونحن ننتقم الحقائق السياسية التي تديم تلك الحالة غير المرضية.

ولحسن الحظ، لدينا الأدوات اللازمة تحت تصرفنا. فاللجنة الأولى سوف تبت في مشروع القرار A/C.1/77/L.6، المعنون "عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح"، الذي قدمته إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وفي الفقرة 4 منه، "تشجع الدول الأعضاء على مواصلة المشاورات بشأن الخطوات المقبلة صوب عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح".

ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نغتنم الفرصة للشروع في عملية مشاورات غير رسمية بشأن عقد اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح بحلول موعد عقد الجمعية العامة لدورتها الثامنة والسبعين.

**السيدة ساغيس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):** إن الحرب العدوانية غير المشروعة التي تشنها روسيا على أوكرانيا قد وضعت آلية نزع السلاح تحت ضغط لم يسبق له مثيل. ودورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2022 بلغت أدنى مستوى في تاريخ تلك الهيئة. وفي حين أن المملكة المتحدة أيدت إنشاء هيئات فرعية، فإن عدم وضوح ولاياتها، وضيق الوقت المتاح بسبب المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وسوء النية الذي أبدته بعض الوفود أثناء التفاوض على التقارير، يعني أنها لم ترق إلى مستوى التطلعات. وكان سوء النية واضحا أيضا عند اعتماد التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح. ومحاولة الوفد الروسي محو الانتقادات الموجهة لغزوه أوكرانيا ولجوئه إلى مناورات إجرائية

وعلى صعيد ذي صلة، يؤكد العراق على أهمية الدور الذي تمارسه هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بوصفها الهيئة التداولية متعددة الأطراف المعنية بقضايا نزع السلاح داخل الأمم المتحدة، مؤكداً على ضرورة تعزيز عمل تلك الدورات لما لها من دور مهم في اعتماد توصيات وتبادل النقاشات التي تسهم في أي مفاوضات مقبلة، لا سيما في تلك المتعلقة بنزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، يرحب العراق باستئناف الهيئة لأعمالها وانعقاد دورتها الثانية، معرباً عن تطلعه للتوصل إلى توافق بشأن التوصيات خلال الدورة القادمة وبما يلبي شواغل الدول الأعضاء ويؤكد الدور الهام لهذه الآليات متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وتحقيق أهداف الأمم المتحدة ذات الصلة.

**السيد سانشيث دي لرين (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):** تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي بالتعليقات التالية بصفتي الوطنية.

والنسخة الكاملة لبياني متاحة على البوابة الإلكترونية e-Statements.

في مرحلة تشهد غزو روسيا لأوكرانيا وتوترات وأوجه عدم يقين في مجالات الأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار، تكرر إسبانيا تأكيد دعمها غير المشروط لهيئات نزع السلاح المتعددة الأطراف - مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة واللجنة الأولى. وتؤمن إسبانيا إيماناً راسخاً بتكامل المحافل الثلاثة ومدى ملاءمتها لإيجاد حلول للمشاكل التي تؤثر على الأمن العالمي. ولكن مسؤوليتنا، بوصفنا دولاً، هي أن نكفل اضطلاع هذه الهيئات بولاياتها على نحو كاف وفعال وذي مصداقية.

ولهذا السبب، نأسف أسفاً عميقاً لأن بعض الدول تتمسك بموقف معاكس داخل تلك الهيئات، فيما تظل الآلية الدولية لنزع السلاح بعيدة كل البعد عن التوقعات المتعلقة بالدور الهام الذي ينبغي أن تؤديه في مجال الأمن العالمي. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء المستوى الخطير من الشلل الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح منذ عقود وعدم

وإيجاد أرضية مشتركة، وتقديم توصيات إلى اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح. ونوصي بأن ينظر الرؤساء في أفضل السبل لتنظيم المناقشات تحقيقاً لتلك الغاية، وندعو الوفود إلى المشاركة بروح من توافق الآراء لتعظيم فرص تحقيق نتائج عملية وبناءة في العام المقبل.

وليس أوجه القصور في آلية نزع السلاح نفسها هي ما يمنع الدول الأعضاء من التفاوض بشأن تدابير فعالة تتعلق بنزع السلاح، بل البيئة الأمنية السائدة، وانعدام الثقة بين الدول، وسوء النية لدى بعض الوفود، وفشلنا الجماعي في تحديد مصلحتنا المشتركة. ولكن يمكننا، بل وينبغي، أن نكفل أن تكون الآلية جاهزة للعمل عندما تكون الظروف أفضل. ولذلك، ترحب المملكة المتحدة بالمبادرات والمقترحات المتعلقة بتبسيط الآلية وجعلها أكثر ملاءمة للغرض، مع الحفاظ على تجسيدها للمبادئ التي تقوم عليها. ونأمل في اتباع نهج بناء ومُجد بشكل أكبر في عام 2023.

**السيد البعي (العراق):** يؤيد وفد العراق بيان المجموعة العربية والبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.22).

يُعيد العراق، إيماناً منه بأهمية النهج المتعددة الأطراف في العديد من المجالات ومنها نزع السلاح، التأكيد بالتالي على أهمية الدور الذي يؤديه مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح لما لديه من سجل حافل بالإنجازات السابقة. إلا أنه لا يخفى على أحد حالة الجمود المتواصل التي يمر بها هذا المؤتمر منذ أكثر من عقدين ونصف بسبب عدم وجود اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن يلبي شواغل جميع الدول الأعضاء وبما يتفق مع النظام الداخلي للمؤتمر، وإحراز تقدم في القضايا المعروضة. ومن هذا المنطلق، يشدد وفد العراق مجدداً على ضرورة اضطلاع الدول الأعضاء في المؤتمر بالمسؤولية الكاملة في إبداء المرونة اللازمة والتخلي بالإرادة السياسية من أجل استئناف المؤتمر دوره التفاوضي ووضع حد لهذا الجمود وبما يسهم في التوصل إلى نتائج إيجابية لصالح تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ولم يتفق حتى على برنامج عمل يشمل ولاية تفاوضية. وتواجه الجهود الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة تحديات كبرى. وكما أشارت وفود عدة بالفعل، تلاحظ هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة عاما بعد عام تآكل آلية نزع السلاح. وفي دورته الأخيرة، أُضيف الاستقطاب الناجم عن أخطر حالة أمنية دولية منذ نهاية الحرب الباردة إلى الركود المستمر منذ قرابة ثلاثة عقود، وهو ما تجلى في مناقشاته ومفاوضاته بشأن تقريره النهائي. وفي ذلك الصدد، نشدد على الرسالة التي نقلها في بداية هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو السفير إميليو إسكييرو مينيو، بصفته رئيس مؤتمر نزع السلاح، والتي نوه بها أيضا ممثل البرازيل، الذي شكره على كلماته الطيبة.

ويمكنكم أن تطمئنوا إلى أن إكوادور، في ذلك السياق الصعب، اضطلعت بشكل بناء قدر الإمكان بمسؤولية تيسير مشروع القرار A/C.1/77/L.25، بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح، باعتبارها المقدم الرئيسي له، وذلك بصفتها الرئيس المناوب للمؤتمر. والنص المعروف على اللجنة الأولى هو نتاج مشاورات مكثفة بدأت في جنيف واستمرت من دون توقف هنا في المقر في نيويورك. وتيسيرا لتلك المشاورات، سعت في جميع الأوقات إلى ضمان عملية شاملة وشفافة. وأود أن أشيد بالاهتمام الذي أبدته جميع الوفود التي شاركت في تلك المشاورات وبإسهاماتها القيمة جدا.

فوجود آلية فعالة لنزع السلاح أمر أساسي لبقاء البشرية، كما تعكسه الظروف الدولية الراهنة. وستواصل إكوادور، في ذلك الصدد، الدعوة إلى احترام القانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد والدفاع عنهما. ويتوقف التعاون الدولي وبناء الثقة على تنفيذ الدول لالتزاماتها تنفيذا حقيقيا.

وأخيرا، يؤيد وفد إكوادور البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.22).

**السيدة لي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية):** في مواجهة البيئة الأمنية الصعبة بشكل خاص هذا العام والتوترات السائدة بشأن إمكانية استخدام الأسلحة النووية، يجب أن يعمل ثالوث آلية نزع

قدرته على الاتفاق على برنامج عمل يسمح له بالوفاء بولايته بوصفه الهيئة التفاوضية متعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح.

إن ادعاء بعض الوفود بأن برنامج العمل هذا لا يمكن أن يستند إلا إلى ولاية تفاوضية لا أساس له من الصحة على الإطلاق. وفي ذلك السياق، تأسف إسبانيا لأن مؤتمر نزع السلاح لم يبدأ مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، كما اتضح في مداوالت الهيئة الفرعية المنشأة في هذا العام، والتي نسقت عملها. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن بدء المفاوضات بشأن ضمانات أمنية مجدية هو حجر الزاوية الواقعي لمؤتمر نزع السلاح. ويساورنا القلق لأن التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح المقدم إلى الجمعية العامة بات شكليا على نحو متزايد.

وقد حذر وفد بلدي لسنوات من أن السبب الرئيسي لحالة الشلل يكمن في سوء فهم قاعدة توافق الآراء، التي تسيء بعض الدول استخدامها في تفسيرها لها على أنها حق نقض غير موجود لعرقلة كل أنواع الاتفاقات، بما في ذلك في الجلسات العامة. وتلك الحالة لا يمكن أن تستمر، خاصة بالنظر إلى الحالة الأمنية العالمية. ويجب أن نفكر في ذلك وأن نستأنف العمل الموضوعي بأسرع ما يمكن. وشهدنا أيضا هذا الاستقطاب في اللجنة الأولى، نتيجة لتقديم مشاريع قرارات جديدة وصياغات جديدة تبعدنا أكثر عن تحقيق توافق الآراء الضروري. ويمكن أن يؤثر ذلك، بل يؤثر، على هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة التي تقوضها الحالة. وأي إخفاق في تلك المحافل هو فشل لنا بوصفنا ممثلين لبلداننا. ولذلك، يجب أن نعمل بشكل بناء وأن نبحث عن حلول واقعية وفعالة، بما في ذلك الحوار واحترام الاختلافات، ولا سيما مراعاة المرحلة الصعبة الحالية. ولهذا السبب، يجب أن نعود إلى الآلية الدولية لنزع السلاح وأن نستعيد سلطتها وولايتها ومكانتها، وهو الأمر الذي يرتهن كلية باستعدادنا وقدرتنا.

**السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** فشل مؤتمر نزع السلاح، منذ عام 1997، في التفاوض على صك متعدد الأطراف

ووفد بلدي ملتزم التزاما تاما بعمل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وهي الهيئة التداولية الوحيدة والفريدة لتقديم توصيات إلى الجمعية العامة. ومع مراعاة ولايتها الواسعة، نتوقع منها أن تواصل الاضطلاع بدور حيوي في تيسير تشاطر الآراء بين الدول الأعضاء والتوصل إلى نتائج بشأن مختلف جداول أعمال نزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي والفضاء الخارجي. ونرحب بالاستئناف الناجح للدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح بعد ثلاث سنوات من التأجيل الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا. ونأمل أن نبني على ذلك الزخم في السنوات القادمة.

ويعتقد وفد بلدي أيضا أن الإسهامات النشطة للمجتمع المدني ومؤسسات البحوث يمكن أن تخلق زخما إيجابيا في مسعانا المشترك. ونعرب عن تقديرنا الخاص لدور معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في بحوثه المتعمقة عبر طائفة واسعة من مسائل نزع السلاح، بما في ذلك مجالات مثل الأمن الحاسوبي والفضاء الخارجي والتحديات الكيميائية والبيولوجية، فضلا عن المسائل الجنسانية وقضايا الشباب في ميدان نزع السلاح. ويوفر العمل الذي يضطلع به المعهد من خلال بحوثه وحلقاته الدراسية وشبكاته ومنشوراته مساعدة مفيدة لمؤتمر نزع السلاح ولتعزيز الخطاب المتعلق بنزع السلاح. وفي ضوء ذلك، سنساهم بمبلغ 270 000 دولار في برنامج الأمن الفضائي التابع للمعهد هذا العام، بالإضافة إلى 180 000 دولار التي ساهمنا بها في العام السابق لدعم برنامج المعهد لإشراك الشباب. وتتطلع جمهورية كوريا إلى العمل عن كثب مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والدول الأعضاء الأخرى للنهوض بأنشطة ومناهج الشباب في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار ولدعم جدول أعمال الأمين العام لنزع السلاح. وكذلك نتوقع أن يتعاون المعهد تعاوننا وثيقا مع مكتب شؤون نزع السلاح بتلك الطريقة.

**السيد آيديل (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد تركيا البيان بشأن نوع الجنس ونزع السلاح الذي أدلى به ممثل أيرلندا بالنيابة عن مجموعة من الدول. وأود أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية.

السلاح - أي اللجنة الأولى للجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة - يدا بيد لتيسير المناقشات والنتائج التي يعزز بعضها بعضا.

ولئن كان مؤتمر نزع السلاح قد تمكن من الاتفاق على إنشاء هيئات فرعية وحل مسألة المراقبين - بفضل قيادة وجهود أول رئيس له لهذا العام، الصين - فإنه لم يرق إلى مستوى التوقعات من حيث النهوض بعمله الموضوعي، بل وأقل بكثير من التوقعات من حيث كسر الجمود بشأن بدء المفاوضات. إن الإيجاز غير المسبوق في التقرير السنوي لهذا العام يعبر بوضوح شديد عن الحالة المزرية التي سقط فيها مؤتمر نزع السلاح خلال العقود الأخيرة. وقد أدى ذلك التكرار بالكثيرين إلى التشكيك في علة وجود مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى الوحيد للمجتمع الدولي للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. بيد أن الفقرة 10 من الوثيقة الختامية (القرار د-10/2) الصادرة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح لعام 1978 سلمت بأنه:

”على الرغم من أن العامل الحاسم في تحقيق تدابير حقيقية لنزع السلاح هو «الإرادة السياسية» للدول، ولا سيما الدول التي تمتلك أسلحة نووية، فإن الأداء الفعال لآلية دولية مناسبة مصممة لمعالجة مشاكل نزع السلاح من مختلف جوانبه يمكن أن يؤدي دورا هاما“.

وفقدان أهمية مؤتمر نزع السلاح، لا سيما في هذه اللحظة الحاسمة، قد يكلف ثمنا باهظا يتجاوز ميدان نزع السلاح. وقد حان الوقت لمتابعة التنفيذ الذي طال انتظاره لتوافق الآراء على ولاية شانون في العام 1995 لبدء مفاوضات بشأن معاهدة شاملة ومتوازنة يمكن التحقق منها دوليا وبفعالية لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وستكون هذه خطوة في الاتجاه الصحيح، وجمهورية كوريا مستعدة للعمل مع جميع الدول الأعضاء الأخرى الملتزمة بتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح.

المقبلة، هو تهيئة جو من الثقة والمرونة وإظهار الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل لدورة المؤتمر لعام 2023. وستحافظ تركيا على نهجها النشط والبناء في أنشطة المؤتمر. ونأمل أن نتمكن من اعتماد قرار مؤتمر نزع السلاح بتوافق الآراء في اللجنة الأولى هذا العام.

وقد رحبت تركيا ترحيباً حاراً باستئناف عمل هيئة نزع السلاح هذا العام، بعد توقف دام ثلاث سنوات. وتضطلع هيئة نزع السلاح بدور هام بوصفها الهيئة الفرعية التداولية المتخصصة الوحيدة التابعة للجمعية العامة التي تسمح بإجراء مداولات متعمقة بشأن مسائل محددة لنزع السلاح. ويولي بلدي أولوية لإبقاء الهيئة عاملة، لأنها تؤدي دوراً حيوياً في ضمان وجود آلية قوية لنزع السلاح. ونريد أن نحرز تقدماً نحو إصدار توصيات ملموسة لما تبقى من هذه الدورة. وكما حدث في الماضي، ستقف تركيا على أهبة الاستعداد للإسهام في عمل جميع عناصر آلية نزع السلاح حتى تتمكن من الوفاء بولاياتها.

**السيد باديا غونساليس (كوبا) (تكلم بالإسبانية):** نؤيد البيان الذي أدلت به ممثلة إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.22).

وتؤيد كوبا تأييداً تاماً الدور المحوري للأمم المتحدة في تعزيز تعددية الأطراف بوصفها مبدأ أساسياً وبوصفها النهج الفعال الوحيد لإجراء المفاوضات الدولية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. ونؤيد عمل آلية نزع السلاح التابعة للمنظمة. ونلفت الانتباه إلى ضرورة الحفاظ على الاتفاقات القائمة بشأن نزع السلاح وتنظيم الأسلحة وتعميق التعاون الدولي لضمان التقيد الصارم بها، بالإضافة إلى تعزيز المفاوضات المتعددة الأطراف. ونحن نعارض أي محاولات لتقويض هيكل نزع السلاح أو إضعاف المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن هذا الموضوع وإنهائها.

ويجب على الدول الأعضاء أن تجدد التزامها بمؤتمر نزع السلاح. ويشجعنا القرار المتخذ بإحياء عمل تلك الهيئة، التي تشكل عنصراً رئيسياً في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ومن الضروري

لقد عانت تعددية الأطراف ونزع السلاح وهيكل تحديد الأسلحة إلى حد كبير في الآونة الأخيرة. ومع ذلك، إذا أردنا تحقيق الأمن الجماعي، فإننا نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى استخدام آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بكفاءة وحماية سلامتها. ويعيد بلدي تأكيد دعمه القوي للجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، لأنها تشكل الركائز الرئيسية الثلاث للآلية. وفي رأينا أن تلك الركائز يكمل بعضها بعضاً ويعزز بعضها بعضاً.

وتظل اللجنة الأولى عنصراً هاماً في الآلية ومحفلاً قيماً للنظر في مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. وإذ نرحب دائماً بالجهود الرامية إلى تقديم مشاريع القرارات إلى اللجنة بوصفها ممارسة قيمة، يجب علينا أيضاً أن نحذر من الازدواجية غير الضرورية - أو حتى الأسوأ من ذلك، تقديم مشاريع قرارات متنافسة. ويجب أن يكون هدفنا الجماعي هو الحفاظ على اللجنة بوصفها محفلاً هاماً وفعالاً لمداولاتنا. وتكتسي تلك الحالة أهمية خاصة هذا العام، حيث أن لدينا عدداً قياسياً من مشاريع القرارات لينظر فيها.

ولا يزال مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، في صميم الجهود الرامية إلى كفالة الأمن الدولي منذ إنشائه. ونعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يمتلك الولاية اللازمة والنظام الداخلي وتكوين العضوية للاضطلاع بواجباته. ونرى أن مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يعود إلى دوره الحاسم في التفاوض بشأن المعاهدات الدولية الملزمة قانوناً إذا أبدى جميع الأعضاء الإرادة السياسية اللازمة.

وقد بدأنا هذا العام بأمل متجدد باعتماد قرار بإنشاء هيئات فرعية للنهوض بالعمل الموضوعي في المؤتمر. وقد شهدنا المشاركة الكاملة لأعضاء مؤتمر نزع السلاح في هذه العملية واستمعنا إلى عدد كبير من الحجج المتبصرة. ومع ذلك، لم نتمكن إلا من اعتماد تقريرتي الهيئتين الفرعيتين الثالثة والخامسة. وبالنظر إلى الوضع الدقيق للاستقرار الدولي، فقد حان الوقت للتغلب على هذا الاستقطاب وتحقيق كامل إمكانات مؤتمر نزع السلاح. إن أكثر ما نحتاج إليه، في الفترة



للأفراد ونشارك في أنشطة لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. وندعو الدول إلى اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة نحو نزع السلاح العام الكامل.

ونشيد بمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على الدراسات التي أجراها بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية وعلى إبلاغه الدول الأعضاء بانتظام بنتائج ذلك العمل.

**السيد سجادية (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):**  
يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلت به ممثلة إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.22).

وتؤكد إيران مجدداً المشروعية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن الأسلحة النووية لا تزال تشكل تهديداً وجودياً للعالم، وبالتالي يجب على المجتمع الدولي أن يواصل التركيز على تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية بطريقة شفافة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. ولن يتحقق ذلك الهدف ما لم تحترم الدول الحائزة للأسلحة النووية ومناصروها التزاماتهم القانونية.

والمشكلة الرئيسية في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح فيما يتعلق بالأسلحة النووية، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح، هي الافتقار إلى الإرادة السياسية الحقيقية من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ومؤيديها. بيد أن العجز المستمر في نزع السلاح النووي الذي أبرز، في جملة أمور، الإخفاقات المتتالية للمؤتمرين الاستعراضيين التاسع والعاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اللذين عقدا في عامي 2015 و 2022، سيكون له تأثير سلبي كبير على هيكل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي إلى أن يتم اتخاذ الخطوة الصحيحة نحو نزع السلاح النووي.

وفي ذلك السياق، يتحتم الحفاظ على المعاهدات والاتفاقات القائمة وتعزيزها، ومواصلة تأكيد القاعدة المناهضة لتجريب الأسلحة النووية وانتشارها واستخدامها، والقضاء على دور الأسلحة النووية، وتشجيع اتخاذ إجراءات يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها نحو نزع

الآن الوفاء بولايتها التفاوضية، وضمان حيويتها والحفاظ على نظامها الداخلي وممارساتها، ولا سيما طريقة توافق الآراء، بوصفها القاعدة الأساسية لعملها. وإذا أريد للمؤتمر أن يسهم إسهاماً حاسماً في تحقيق هدف تحقيق نزع السلاح العام الكامل، فإن ذلك سيتوقف على الإرادة السياسية لجميع الدول الأعضاء في منظمتنا. ونحن على اقتناع بأن المؤتمر يمتلك القدرة على التفاوض في آن معاً على، أولاً، صك ملزم قانوناً يحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي؛ ثانياً، توفير ضمانات أمنية للدول التي لا تمتلك أسلحة نووية، مثل كوبا؛ وثالثاً، على حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو الأجهزة الأخرى التي لها نفس الطابع.

ونرحب باستئناف العمل الموضوعي لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة هذا العام. ونحثها على اعتماد توصيات محددة بشأن المسائل قيد نظرها، ولا سيما في مجال نزع السلاح النووي. وستواصل كوبا تشجيع الحفاظ على آلية نزع السلاح وتعزيزها، في تقييد صارم بتعددية الأطراف، فضلاً عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

**السيد ماكاريفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية):** نود أن نشير إلى أن ضمان التنمية المستدامة للسلام والأمن هما هدفان مترابطان سيؤثر تحقيقهما على مستقبل البشرية. ونأسف لتدهور هيكل الأمن الدولي الذي تترتب عليه عواقب سلبية على التنمية والنظام العالمي بأسره. ونؤكد من جديد مبادرة رئيس دولة بيلاروس بشأن الحاجة إلى التوصل إلى اتفاقات واضحة وشفافة بشأن قواعد النظام العالمي الجديد الذي من شأنه أن يوفر ضمانات أمنية لجميع أعضاء المجتمع الدولي. وننوه بأهمية استعادة الثقة وتوطيد المجتمع الدولي واستئناف عملية التفاوض بشأن مسائل نزع السلاح.

ونشدد على الإسهام الإيجابي لبيلاروس التي تخلت طوعاً عن أسلحتها النووية وتنفذ أيضاً بحسن نية التزاماتها بتخفيض الأسلحة التي تعهدت بها في إطار معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. ونعمل من أجل القضاء على مخزوناتنا من الأغغام الأرضية المضادة



واللجنة الأولى عنصر حيوي في آلية نزع السلاح وتساعد في تحديد مسار التقدم في المستقبل بشأن المسائل الرئيسية. ونرحب بالتحسينات في أساليب عمل اللجنة، لكن يساورنا القلق لأن سير الأعمال كثيراً ما يتسم بتباين كبير بشأن المسائل الإجرائية ما من شأنه أن يحد من الوقت المتاح لمعالجة المسائل الموضوعية.

ويجب علينا أيضاً أن نعمل على زيادة تنوع الأصوات في محافل نزع السلاح. لقد انقضى الآن أكثر من 20 عاماً منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000). وينبغي أن تصبح المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والرجال في جميع أجزاء آلية نزع السلاح هي القاعدة. ونعلم أن تنوع الأصوات يؤدي إلى سياسات أكثر كفاءة وفعالية. ويجب أن يكون إدماج الاعتبارات الخاصة بنزع السلاح في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والعكس، أولوية عليا. وكانت دورة الاستعراض العاشرة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أول دورة تنظر في القضايا الجنسانية منذ بداية الدورة. ويجب أن نبني على ذلك العمل لضمان إدراج منظور جنساني خلال دورة الاستعراض المقبلة. وتعزز أيرلندا برئاستها مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين في جنيف، وستواصل العمل على إدماج المنظورات الجنسانية والنهج المراعية للمنظور الجنساني في جميع مجالات نزع السلاح.

ونأسف بشدة لأن تقرير مؤتمر نزع السلاح هذا العام (A/77/27) يخلو من أي مضمون، ويشير فحسب إلى النطاق الزمني الذي اجتمع فيه المؤتمر في عام 2022 وتواريخ انعقاده في العام المقبل. وتلك حالة غير مقبولة على الإطلاق. وهذا الركود الذي دام عقوداً داخل مؤتمر نزع السلاح أمر غير معقول ولا يمكن أن يستمر. وينبغي أن يكون مؤتمر نزع السلاح في صميم عملنا في مجال الدفاع عن الآلية الدولية لنزع السلاح وتعزيزها، ولكن هذا أبعد ما يكون عن الواقع في الوقت الراهن. ومن الأهمية بمكان أن تسود المشاركة والتعاون المتعددي الأطراف بشأن قضايا نزع السلاح على التوتر وانعدام الثقة. ولا يمكننا أن نتجاهل مسؤولياتنا الجماعية في هذا الصدد، ويجب أن

الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وبهذه الطريقة، يجب استكشاف جميع الفرص والاستفادة منها للنظر في تنشيط هيكل الأمم المتحدة وآلياتها لنزع السلاح بغية رسم مسار نحو القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل على الصعيدين العالمي والإقليمي. ولذلك يجب أن يكون التصدي لخطر أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية وتهديداتها من الأولويات.

وفيما يتعلق بآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح على وجه التحديد، تجدر الإشارة إلى أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف لمفاوضات نزع السلاح التي ينبغي تعزيز دورها وولايتها، لا سيما من خلال استئناف عملها الموضوعي. وإذ نشدد على الأهمية الحيوية للوثيقة الختامية (القرار د-10/2) للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح واستمرار صلاحيتها، فإننا نؤيد وبقوة البدء المبكر في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام اتفاقية شاملة للأسلحة النووية. ونرحب باستئناف عمل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ونأمل أن تختتم الدورة بنجاح في العام المقبل بعد المناقشات الغنية جداً التي جرت خلال دورة الهيئة هذا العام.

وفي اللجنة الأولى، لا تزال الأصوات السلبية المتكررة والمستمرة للولايات المتحدة وإسرائيل تلحق الضرر بالممارسة الأوسع نطاقاً المتمثلة في اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، بينما تظهر النهج الأمريكي لنزع السلاح. وينبغي أن تكون الأولوية الرئيسية لآلية نزع السلاح هي التوصل إلى عملية صنع القرار بتوافق الآراء بدلاً من تعزيز المواضيع المثيرة للانقسام. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تتوقف فحسب تقارير الامتثال التعسفية للولايات المتحدة بشأن اتفاقات والتزامات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح، بل ينبغي رفضها أيضاً لأنها تقوض سلطة الصكوك والمنظمات الدولية ذات الصلة.

وأخيراً وليس آخراً، ينبغي أن تجسد تركيبة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح تمثيلاً عادلاً للمجتمع الدولي. ونعلق أهمية كبيرة على برامج الأمم المتحدة لمتابعة عمليات نزع السلاح.

**السيد برايدي (أيرلندا)** (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السلح المتعددة الأطراف، التي تشكل تجسيدا لنتائج التعاون الدولي والمفاوضات المتعددة الأطراف خلال عقود في التصدي للتحديات التي تواجهها البشرية، حيث أن توخي تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها في إطار تعددية الأطراف وفقا لميثاق الأمم المتحدة، هو السبيل الوحيد المستدام لمعالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وهذه المحافل تتيح للدول آلية للتشاور فيما بينها والتعاون ومتسعا لحل أي مشاكل قد تنشأ داخل إطار الأمم المتحدة ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، مما يدعم بصفة عامة التعاون الدولي، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية والحوار، وتدابير بناء الثقة، ما من شأنه أن يسهم إسهاما أساسيا في دعم العلاقات الودية المتعددة الأطراف بين الشعوب والدول.

وفي هذا السياق، يؤكد وفدي على أهمية آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف المكونة من مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح؛ وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بوصفها هيئة تداولية عالمية وهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة؛ واللجنة الأولى. ويرى أنه من المهم الحفاظ على طابع ودور ولاية جميع عناصر آليات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة الهامة وتعزيزها.

ويعتقد وفدي أن حالة الجمود التي تعرفها هذه الآليات تُعزى إلى الافتقار للإرادة السياسية اللازمة للمضي قدما في نزع السلاح، خاصة نزع السلاح النووي، لا إلى أداء هذه الآليات في حد ذاتها أو إلى طرق عملها وقواعد الإجرائية. وترحب الجزائر بعقد الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح الأُممية في نيسان/أبريل 2022، وتجدد دعمها الكامل لولاية هذه الهيئة، وتدعو إلى شحذ الإرادة السياسية اللازمة من أجل التوصل إلى توصيات بشأن المسائل المطروحة خلال دورتها في عام 2023.

وشحذ الإرادة السياسية المطلوب أيضا على مستوى مؤتمر نزع السلاح، الذي لم يتوصل إلى أداء ولايته التفاوضية المنوطة به منذ أكثر من عقدين. لذا، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء في المؤتمر إلى تسهيل عمله من خلال الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل يتكفل ببند جدول أعماله، وعلى رأسها نزع السلاح النووي.

نتحلى بالشجاعة وروح القيادة للنظر في ما هو مطلوب لتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح وفعاليته.

وتؤيد أيرلندا بقوة أيضا الدور الهام لهيئة نزع السلاح بوصفها هيئة تداولية تابعة للجمعية العامة.

إن المجتمع المدني شريك حيوي في آلية نزع السلاح، وقد رأينا الدور القيم الذي يمكن أن يؤديه في حملات نزع السلاح في السنوات الأخيرة. وما فتئت أيرلندا تؤيد المجتمع المدني بقوة، وتدعو إلى اتباع نهج شامل إزاء آلية نزع السلاح لكفالة انخراطها ومشاركتها القوية في جميع المحافل. وعلى نفس المنوال من الشمول، تدعو أيرلندا بقوة إلى المشاركة الاستباقية مع الشباب في سياق آلية نزع السلاح، وكفالة مشاركتهم وإسماع أصواتهم. والتثقيف في مجال نزع السلاح ميسر رئيسي للشمول.

ولا يمكن لآلية نزع السلاح أن تعمل بدون تمويل مستدام. وندعو مرة أخرى جميع الدول إلى دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد. وتسلم أيرلندا بالإسهام المهم لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في كل عملنا في هذا الصدد من خلال بحوثه القيمة بشأن نزع السلاح والأمن الدولي. ونحن فخورون بمواصلة توفير التمويل لدعم ذلك العمل. ونذكر الدول بأن المعهد يتمتع أيضا بكفاءة تقنية حيوية ويقدم مدخلات أساسية لعملنا في مجموعة من هيئات نزع السلاح. ولذلك، فإن استقراره المالي يصب في مصلحتنا الجماعية.

ولا تزال الصلات بين نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين واضحة كما كانت دائما. وفي البيئة المتعددة الأطراف الحالية التي تتطوي على تحديات خطيرة، يجب أن نضاعف جهودنا لكفالة إحراز تقدم في نزع السلاح. ولا يمكن تحقيق ذلك بدون المشاركة البناء والاستعداد للقبول بالحلول التوفيقية من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إن آلية نزع السلاح التي تعمل بكامل طاقتها سيقربنا من تحقيق مستقبل يسوده السلم والأمن.

**السيد العرباوي (الجزائر):** يشدد وفد بلدي على أهمية صون الاتفاقات القائمة المتعلقة بنزع السلاح والحفاظ على محافل نزع

أعمال مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، حاولت الدول الغربية مرة أخرى إخضاع عمل المؤتمر لمصالحها الخاصة وتحويله إلى أداة للنهوض بالأولويات الانفرادية وفرض وظائف على المحفل لا تدخل في نطاق اختصاصه.

وللقيام بذلك، استخدمت تلك الدول مخططات ومناورات مكررة مختلفة، من ممارسة الضغط على رؤساء ومنسقي الهيئات الفرعية إلى ارتكاب انتهاكات جسيمة للنظام الداخلي، بما في ذلك قاعدة توافق الآراء، وهي أساسية جدا لأنشطة مؤتمر نزع السلاح. ومن الأمثلة الصارخة في ذلك السياق تنظيم وعقد الجلسة العامة في 3 آذار/مارس، حيث أن الوفود التي أصرت على عقد هذه الجلسة ازدرت بلا خجل مواقف عدد من الدول التي اعترضت عليها، وكذلك النظام الداخلي ذاته.

وبذلك الانتهاك الجسيم للقواعد، وجهت البلدان الغربية ضربة قاصمة لأسس وركائز مؤتمر نزع السلاح. وهي تسعى الآن إلى ترسيخ أخطر سابقة لأنشطة المؤتمر في الوثائق ذات الصلة، بما في ذلك مشروع القرار ذو الصلة (A/C.1/77/L.25). وبقيامها بذلك، فإنها تخاطر بطرح وثيقة تُعتمد تقليديا بتوافق الآراء للتصويت. وسيكون لذلك التطور عواقب سلبية بالغة الخطورة على عمل مؤتمر نزع السلاح في المستقبل، فضلا عن تأثيره على آفاق مشروع القرار في العام المقبل.

وإزاء هذه الخلفية، نشهد هذا العام مرة أخرى وفدا أو آخر يصير على طرح مسائل في مؤتمر نزع السلاح لا تتصل مباشرة بولايته أو جدول أعماله تحت ذرائع مختلفة، على سبيل المثال، الحاجة إلى إجراء تحديث تقني للنظام الداخلي للمؤتمر. وفي ذلك الصدد، يبدو أن المؤتمر، بالنسبة للدول الغربية، لم يعد منذ فترة طويلة هيئة للتفاوض بشأن أكثر القضايا إلحاحا المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة. وفي انتهاك لولايته، تستخدم تلك الدول مؤتمر نزع السلاح، لتصفية حسابات سياسية مع خصومها. ويهدد هذا الاتجاه المستمر بزيادة تقادم التوترات، مما يجرد المؤتمر من نزاهته ويؤدي إلى استمرار تدهور أنشطته.

وإذ يرحب وفدي بأعمال اللجنة الأولى من خلال طبيعتها الشاملة وشمولية جدول أعمالها، والحفاظ على مبادئ وأهداف الدبلوماسية المتعددة الأطراف، فإنه يحث الأعضاء على التحلي بروح التعاون بطريقة بناءة للتوصل إلى اتفاقات بشأن المواضيع ذات الصلة بهدف عكس الاتجاه المتزايد نحو طرح مقترحات متنافسة تتناول نفس المواضيع في إطار نفس بنود جدول الأعمال. وهذا التعاون من شأنه توحيد الجهود الجماعية من أجل تحقيق أهداف اللجنة وآلية نزع السلاح ككل.

ختاما، يتضامن وفدي مع بيانات مجموعة بلدان حركة عدم الانحياز والمجموعة العربية (انظر A/C.1/77/PV.22).

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** استمعنا إلى آخر المتكلمين المدرجين في القائمة الخاصة بالمناقشة المواضيعية. أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الكلمة ممارسة لحق الرد. وأذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على خمس دقائق للبيان الأول وثلاث دقائق للبيان الثاني.

**السيدة شيبستوبالوفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):** نرفض بشكل قاطع الاتهامات الموجهة إلى روسيا في سياق أنشطة مؤتمر نزع السلاح. هذا العام، تصاعدت الحالة المعقدة أصلا في مؤتمر نزع السلاح إلى درجة يمكن معها للتوترات أن تجعل ذلك المحفل غير قادر على أداء مهامه، حتى على المستوى الأدنى. وأصبحت الحملة الواسعة النطاق المناهضة لروسيا التي قامت بها الدول الأعضاء التي تمثل الغرب الجماعي في مؤتمر نزع السلاح عقبة أمام الأداء المنتظم لذلك المحفل. وبفضل جهود الوفد الروسي وعدد من الدول المسؤولة الأخرى فحسب أمكن الحفاظ على قدرة مؤتمر نزع السلاح على البقاء.

وطوال دورة عام 2022 بأكملها، أظهرنا - على عكس زملائنا الغربيين - نهجا بناء ورغبة في التعاون من أجل التوصل إلى تفاهات مشتركة بشأن مختلف جوانب تحديد الأسلحة ونزع السلاح، فضلا عن الاستعداد للبحث عن أرضية مشتركة بشأن القضايا المدرجة في جدول

وعدد قليل من شركائه الطابع التوافقي لهيئات نزع السلاح المتعددة، بل أساءوا استخدامه بوضوح. وندعو روسيا إلى الالتزام بالقيم التي تدعي أنها تعتقها.

**السيدة شيبستوبالوفا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نرفض رفضاً قاطعاً الادعاءات التي وجهها الوفد الأمريكي ضدنا للتو. وإذا كانت تأكيدات الدول الغربية بشأن رغبتها في تعزيز أنشطة مؤتمر نزع السلاح على نحو شامل صادقة، فإننا نقترح أن تدعم أقوالها بالأفعال وألا تنتهك الطابع التوافقي لمشروع القرار (A/C.1/77/L.25)، الذي اعتمد بدون تصويت على مدار سنوات عديدة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** ستجتمع اللجنة من جديد بعد ظهر غد الساعة 15/00 في غرفة الاجتماعات هذه لبدء المرحلة الثالثة والأخيرة من عملها، أي البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال.

وفي هذا الصدد، ستسترشد اللجنة بالأوراق غير الرسمية التي تصدرها الأمانة العامة والتي تتضمن مشاريع القرارات والمقررات التي سيجري البت فيها كل يوم. وعُمت الورقة غير الرسمية 1 عبر الإنترنت أمس، والورقة غير الرسمية 1/Rev.1 اليوم، مع توقع إجراء المزيد من التنقيحات في حالة حدوث أي تطورات. وسنبت في المشاريع، كل في إطار المجموعة المدرج فيها. وستنقح الأمانة العامة الورقة غير الرسمية على أساس يومي بغية استكمال مشاريع القرارات والمقررات الجاهزة للبت فيها في كل جلسة من جلساتنا خلال هذه المرحلة.

وتمشيا مع الممارسة السابقة، سيشرح الرئيس في بداية جلستنا بعد ظهر الغد الإجراء الذي سنسترشد به في عملنا خلال مرحلة البت في مشاريع القرارات والمقررات.

رُفعت الجلسة الساعة 18/10.

وكل ذلك يمكن أن يؤدي إلى انهيار هذا المحفل الهام. ونحث الدول الغربية على النظر في العواقب الضارة المحتملة لأعمالها على سلامة مؤتمر نزع السلاح واستقراره.

**السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** طلبت الكلمة للرد على ادعاء روسيا المخادع بأنها وصي مخلص على آليتنا لنزع السلاح، فضلاً عن ادعائها بأن الغرب مسؤول بطريقة ما عن الحالة الراهنة. والواقع، كما أشير إليه في بداية جلسة اليوم، هو أن روسيا تتنصل علناً وبشكل صارخ ونشط من التعاون في مجال نزع السلاح.

وفي الوقت الذي نحتاج فيه إلى إجراءات ونتائج ملموسة لإنجاح آليتنا لنزع السلاح، أهدر الاتحاد الروسي وقتنا هذا العام باعتراضات إجرائية لا نهاية لها في "الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول". وأساء استخدام أحكام التشاور الواردة في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقام مراراً وتكراراً بحملات تضليل شامل وكفل ألا يتمكن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة من تقديم تقرير نهائي.

وينبغي ألا يكون هناك مجال للشك أيضاً بشأن الطرف المسؤول عن انتهاء دورة مؤتمر نزع السلاح بشكل سيئ للغاية: إنه الاتحاد الروسي. فقد استهزأت روسيا بنا جميعاً وبجهودنا في جنيف بإضافة صياغات في اللحظة الأخيرة إلى مشروع نص الهيئة الفرعية؛ وبسلوكها غير المحترم تجاه الرئاسة الكولومبية لمؤتمر نزع السلاح؛ وبإنكارها حقيقة أن المؤتمر اجتمع في 3 آذار/مارس لمناقشة تأثير العدوان الروسي في أوكرانيا؛ وبرفضها السماح بأن يحتوي التقرير النهائي لمؤتمر نزع السلاح أو مشروع القرار المرتبط به الذي ستنظر فيه الجمعية العامة (A/C.1/77/L.25) على أي مضمون على الإطلاق.

وخلافاً لفرادى الكلمات الواردة في مشروع القرار الروسي بشأن تعزيز تحديد الأسلحة (A/C.1/77/L.66)، لم يعزز واضح النص